٢

رِسالَةُ
الانْتِصارِ لِحِزْبِ اللهِ المُوَحِّدِينَ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (١)

الحمدُ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ، [ونَتُوبُ إليهِ](٢)، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أنفُسِنا وسَيِّئاتِ(٣) أعمالِنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ، فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضْلِلْ، فلا هَادِيَ له، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ تَسليمًا كَثيرًا.

أَمَّا بَعْدُ:

فقَدْ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ [فلمَّا أَعْلَمَنا الله سبحانه أنَّه إنما خلَقَنا لعبادتِهِ، وَجَبَ علينا الاعتِناءُ بما خَلَقَنا له؛ عِلْمًا وعَمَلًا](٤)، وقالَ تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وقالَ تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

---

(١) في الأصل أُضيف: «وبه نستعين وعليه اعتمادي»؛ وأُرَجِّحُ أنه مِنْ صُنْعِ الناسخ، وقد سَبَقَ شَبيهٌ لهذه الرِّسالة فيما سبق مِن كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ساقط من (ط).

(٣) في (ع)، و(ط): «ومن سيئات».

(٤) ما بينهما معلَّق في هامش الأصل، وبجواره كلمة: «صح»، وهو مُثْبَتٌ في «الدُّرر السَّنية».

قالَ ابنُ عباسٍ ﷺ: «كُلُّ ما في القُرْآنِ مِنَ الأمرِ بالعِبادةِ، فالمُرَادُ بِه التَّوْحِيدُ».

وبذلِكَ أَرْسَلَ[١] اللهُ جميعَ الرُّسُلِ؛ قالَ [اللهُ] تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقالَ تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةً يُعۡبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وكلُّ رَسولٍ أَوَّلُ ما يَقْرَعُ بِه أسماعَ قَوْمِهِ أنْ يَقُولَ: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، قالَ مالكٌ وغيرُ واحدٍ مِنَ المُفَسِّرينَ: **كُلُّ ما عُبِدَ مِن دُونِ اللهِ، فهو طاغُوتٌ**، وقالَ عُمرُ بنُ الخطابِ وابنُ عباسٍ ﷺ: الطاغُوتُ الشَّيْطانُ.

قالَ ابنُ كثيرٍ [رَحِمَهُ اللهُ]: «وهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ جِدًّا؛ فإنَّه يَتَناولُ كُلَّ ما[٢] كانَ عَلَيْهِ أهلُ الجاهِليةِ؛ مِن عِبادةِ الأوثانِ، والتَّحاكُمِ إليها، والاسْتِنْصَارِ[٣] بها».

ذكَرَهُ على قَولِه: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ...﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٥٦].

قالَ النوويُّ: «قالَ اللَّيْثُ، وأبو عُبَيْدَةَ، والكِسَائيُّ، وجماهيرُ أهلِ اللُّغةِ: **الطَّاغُوتُ**: كُلُّ ما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ».

---

(١) في (ع): «أمر».

(٢) علّق في هامش الأصل على هذه الكلمة ما نصُّه: (كلّما) إذا كانتْ ظرفًا كتبت: (ما) معها متصلة؛ نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ﴾ [البقرة: ٢٥]، وكلَّما جِئتني أكرمتُك، وإن كانتِ اسمًا، كُتِبت منفصلةً؛ نحو: كلُّ ما عندي لك، وكلُّ ما في الدُّنيا فانٍ. اهـ.

(٣) في «الدُّرر السَّنية»: «والانتصار».

وقالَ الجَوْهَريُّ[١]: «**الطَّاغُوتُ**: الشَّيْطانُ وكُلُّ رأسٍ في الضَّلَالة». انتَهى.

وما تَضَمَّنَتْهُ هذهِ الآياتُ ونَحْوُها مِن آيِ القرآنِ؛ مِنَ الأمرِ بعبادةِ اللهِ وَحْدَهُ لا شريكَ له، والنَّهْيِ عَنْ عبادةِ غيرِه ـ: هو معنَى: لا إلَـهَ إلا اللهُ.

قالَ ابنُ جَرِيرٍ ـ في الكَلامِ على مَعْنَى لَفْظِ الجَلَالةِ؛ قالَ ـ: ورُوِيَ لنا عنِ ابنِ عباسٍ قالَ: **أيْ**: هوَ ذُو الأُلُوهيةِ والعُبُوديَّةِ[٢] على خَلْقِهِ أجمَعينَ.

وقالَ الجَوْهَرِيُّ في «الصِّحَاحِ»: أَلَهَ بالفَتحِ إِلَاهَةً؛ **أيْ**: عَبَدَ عِبادةً.

قالَ: ومِنْهُ قَولُنا: اللهُ؛ **وأصلُه**: إِلَـهٌ؛ على وَزْنِ: فِعَالٍ؛ **بمعنَى**: مَفْعُولٍ؛ لأنَّه مَأْلُوهٌ؛ **بمَعنى**: مَعبودٍ.

قالَ: **والتَّأليهُ**: التعبيدُ، **والتألُّهُ**: التنسُّكُ والتعبُّدُ؛ **قالَ رؤبةُ**[٣]:

سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي[٤]

انتَهى.

وقالَ في «القاموس»[٥]: «أَلَهَ إِلَاهَةً وَأُلُوهَةً وأُلُوهِيَّةً: عَبَدَ عِبادةً؛ ومِنْهُ لفظُ الجَلَالةِ.

وقالَ: **وأَصْلُهُ**: إِلَـهٌ؛ **بمَعْنى**: مَأْلُوهٍ، وكلُّ ما اتُّخِذَ مَعبودًا: إِلَهٌ[٦] عِندَ مُتَّخِذِه.

---

(١) «تاج اللغة وصحاح العربية» (٦/ ٢٤١٣).
(٢) في «تفسير الطبري»، و«السيوطي»: «المعبوديَّة».
(٣) عُلِّقَ في هامش الأصل بما نصُّه: رُؤبة هو ابن العَجَّاج التميميُّ الراجز، مِنْ فُصَحاء العرَب (البصرة)، أخَذَ عن أبيه وغيرِه، وعنه أخذ يحيى القَطَّانُ وطائفةٌ كثيرةٌ، وكان لُغويًّا علَّامةَ وقتِهِ، تُوفي سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومِئَةٍ مِن هجرة الرَّسول. اهـ.
(٤) عُلِّقَ في هامش الأصل: صدره: «للهِ دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ». وانظر: «الديوان» (١٦٥).
(٥) «القاموس» (٤/ ٢٨٠).
(٦) في (ع)، و(ط): «فهو إلـه».

قالَ: والتَّألُّهُ التَّنسُّكُ والتَّعَبُّدُ».

وفي «المِصْبَاح»(١): «أَلِهَ مِنْ باب: تَعِبَ؛ إِلَاهَةً؛ **بمعنى**: عَبَدَ عِبادةً، **وتَألَّهَ**: تَعَبَّدَ، والإلٰهُ: المَعْبودُ؛ وهو اللهُ سبحانَهُ، استعارَهُ المُشرِكُونَ لِمَا عَبَدُوهُ مِنْ دُونِ الله». انتهى.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ: «**الإلٰهُ**: هو المَعبودُ المُطاعُ؛ فهوَ إلٰهٌ؛ بمعنَى: مألوهٍ».

وقالَ ابنُ القَيِّم(٢) [ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ]: «**الإلٰهُ**: هو الَّذي تَأْلَهُهُ القُلُوبُ مَحَبَّةً وإجلالًا وإنابةً، وإكرامًا وتَعْظيمًا، [وذُلًّا وخُضوعًا]، وخَوْفًا ورَجاءً وتَوَكُّلًا».

وقالَ ابنُ رجبٍ(٣): «**الإلٰهُ**: هو الذي يُطاعُ فلا يُعْصَى؛ هَيْبَةً له وإجْلَالًا ومَحَبَّةً، وخَوْفًا ورَجاءً، وتَوَكُّلًا علَيْه، وسُؤالًا مِنْهُ، ودُعاءً له، ولا يَصْلُحُ ذلِكَ إلَّا للهِ؛ فمَنْ أَشْرَكَ مَخْلُوقًا في شَيْءٍ مِنْ هذه الأُمورِ الَّتي هي مِنْ خَصائصِ الإلٰهيَّةِ، كان ذلِكَ قَدْحًا في إخلاصِهِ في [قَوْلِ](٤): لا إلٰهَ إلَّا اللهُ، ونَقْصًا في توحيدِه، وكانَ فيهِ من عُبوديةِ المَخْلوقِ بِحَسَبِ ما فيهِ مِنْ ذلكَ؛ وهذا كُلُّه مِنْ فُروعِ الشِّرْكِ».

وقالَ ابنُ هُبَيْرَةَ في «الإفصاح»: «قَوْلُهُ: شَهَادَةُ أنْ لا إلَـٰهَ إلا اللهُ تَقتَضِي أنْ يَكونَ الشاهدُ عَالِمًا بِأنْ لَا إلٰهَ إلَّا اللهُ؛ قالَ تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]؛ ويَنْبَغي أنْ يكونَ النَّاطِقُ بها شاهدًا فيها(٥)؛ فقدْ قالَ الله تعالى ما أَوضَحَ بِه أنَّ الشاهِدَ بالحَقِّ إذا لم يَكُنْ عَالِمًا بما

---

(١) «المصباح المنير» (١/ ٢٤).
(٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٧).
(٣) «كلمة الإخلاص» للحافظ ابن رجب (٢٣).
(٤) ساقط من (ط).
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «بها».

شَهِد بِه ـ فإنَّه غيرُ بالغ مِنَ الصِّدْقِ بِه مَبْلَغَ(١) مَنْ شَهِدَ [لكَ](٢) بما يَعلَمُه؛ في قَولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

قالَ: واسمُ (اللهِ) مُرتَفِعٌ بَعْدَ (إلَّا)؛ مِنْ حيثُ إنَّه الواجبُ له الإلٰهيةُ؛ فلَا يَستَحِقُّها غيرُهُ سبحانَه.

قالَ: واقتضى الإقرارُ بها أنْ تَعْلَمَ أنَّ كُلَّ ما فيهِ أمارةٌ للحَدَثِ(٣)، فإنَّه لا يكونُ إلهًا، فإذا قُلتَ: لا إلٰهَ إلَّا اللهُ، اشتَمَلَ نُطْقُكَ هذا على أنَّ ما سِوَى اللهِ ليسَ بإلَهٍ، فَيَلْزَمُكَ(٤) إفرادُه سبحانَهُ بذلِكَ وَحْدَه.

قالَ: وجُمْلةُ الفائدةِ في ذلكَ: أنْ تَعْلَمَ أنَّ هذهِ الكَلِمَةَ هي مُشْتَمِلةٌ على الكُفْرِ بالطَّاغُوتِ والإيمانِ باللهِ؛ فإنَّك لمَّا نَفَيْتَ الإلَهِيَّةَ، وأثبَتَّ الإيجابَ للهِ، كُنتَ ممَّن كَفرَ بالطَّاغُوتِ وآمَنَ بالله». انتَهى.

وقالَ أبو عبدِ اللهِ القُرْطُبيُّ في «التفسير»: «لا إلٰهَ إلَّا هوَ؛ **أي**: لا مَعْبُودَ إلَّا هوَ».

وقالَ الزَّمخشريُّ(٥): «الإلٰهُ مِنْ أَسْماءِ الأجناسِ؛ كالرَّجُلِ والفَرَسِ ـ: [اسْمٌ](٦) يَقَعُ على كُلِّ مَعْبودٍ بِحَقٍّ أو باطلٍ، ثم غَلَبَ على المَعْبودِ بحقٍّ».

وقالَ البِقَاعيُّ(٧): «لا إلٰهَ إلا اللهُ؛ **أي**: انتفى انتفاءً عَظيمًا أنْ يكونَ مَعْبُودٌ(٨) بِحَقٍّ غيرَ المَلِكِ الأَعظَمِ؛ فإنَّ هذا العِلْمَ هو أعظَمُ

---

(١) المثبَت من «الدُّرر السَّنية»، وفي (ط): «مع».
(٢) ساقط من (ع).
(٣) في «الدُّرر السَّنية»: «أمارات الحدث».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «فلزمك».
(٥) «الكشَّاف» (١/ ٣٦).
(٦) ساقط من (ط).
(٧) «نَظْم الدُّرَرْ في تناسُب الآيات والسُّوَرْ» (١٨/ ٢٣٠).
(٨) في الأصل، و(ط): «معبودًا».

الذكرَى المُنْجِيَةِ مِنْ أهوالِ الساعةِ، وإنَّما يكونُ عِلْمًا إذا كانَ نَافِعًا، وإنَّما يكونُ نَافِعًا إذا كانَ مع الإذعانِ والعَمَلِ بما تَقتَضِيه؛ وإلا فهو جَهْلٌ صِرْفٌ». انتَهى.

وجَميعُ المُفسِّرينَ يُفسِّرونَ الإلـهَ بالمَعْبودِ، والمُشْرِكونَ يَعْرِفونَ ذلِكَ؛ لأنَّهم أهلُ اللِّسانِ، فلمَّا طَلَبَ مِنْهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أنْ يَقولُوا: لا إلـهَ إلَّا اللهُ، قالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وهم يَعتَرِفُونَ بأنَّ اللهَ هوَ الخَالقُ الرَّازِقُ المُدَبِّرُ لجميعِ الأُمُورِ، رَبُّ كُلِّ شيءٍ ومَلِيكُه؛ كما أَخْبَرَ اللهُ عنهُم بِذَلكَ في مَواضِعَ كَثيرةٍ مِنْ كِتَابِهِ.

واللهُ سبحانَهُ فَرَضَ على عِبَادِهِ مَعْرِفَةَ معنَى: لا إلـهَ إلَّا اللهُ، وأنْ يَعْلَمُوا أنْ لا إلـهَ إلَّا هوَ[1]؛ قالَ تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

وتَرْجَمَ البُخَارِيُّ على الآيةِ، فقَالَ: «بابٌ: العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ والعَمَلِ».

أشَارَ[2] إلى أنَّ العِلمَ بمعنَى: لا إلـهَ إلَّا اللهُ، أَوَّلُ وَاجِبٍ، ثمَّ بعدَ ذلكَ القَوْلُ والعَمَلُ.

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [إبراهيم: ٥٢]؛ لم يَقُلْ: لِيَقُولُوا: إنَّما هُوَ إلـهٌ واحدٌ.

وقالَ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]؛ أي: واعْلَمُوا أنْ لا إلـهَ إلَّا هوَ.

وقالَ تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، قالَ المُفَسِّرُون: إلَّا مَن شَهِدَ بلا إلـهَ إلَّا اللهُ، وهم يَعْلَمُونَ بِقُلُوبِهِمْ ما شَهِدُوا بِهِ بِأَلْسِنَتِهم.

(١) في (ع): «إلا الله».

(٢) في (ط): «إشارة».

وقدْ قالَ [النبيُّ][١] ﷺ: (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ، دَخَلَ الجَنَّةَ)[٢].

واستَدلَّ العُلَماءُ بهذهِ الآياتِ ونَحْوِها: على أنَّ أوَّلَ واجبٍ على الإنسانِ مَعْرِفةُ اللهِ.

ودَلَّتْ هذه الآياتُ: على أنَّ آكَدَ الفرائضِ العِلْمُ بمعنَى: لا إلـهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ أعظَمَ الجَهْلِ نَقْصُ العِلْمِ بمعناها؛ وإذا كان مَعْرِفةُ معناها آكَدَ الواجباتِ، فالجَهْلُ[٣] بذلكَ أعظَمُ الجَهْلِ وأقبَحُهُ.

ومِنَ العَجَبِ: أنَّ بَعْضَ النَّاسِ إذا سَمِعَ مَن يَتَكَلَّمُ في معنَى هذِهِ الكَلِمَةِ[٤] نفيًا وإثباتًا، عابَ ذلكَ، وقالَ: لَسْنا مُكلَّفِينَ بِالنَّاسِ والقَوْلِ فيهم!

فيُقالُ له: بلْ أَنْتَ مُكلَّفٌ بمعرِفةِ التَّوْحيدِ الذي خَلَقَ اللهُ الجِنَّ والإنسَ لِأَجْلِهِ، وأَرْسَلَ جميعَ الرُّسُلِ يَدْعُونَ إليهِ، ومعرفةِ ضِدِّه؛ وهو الشِّرْكُ الذي لا يُغْفَرُ، ولا عُذْرَ لمُكَلَّفٍ في الجَهْلِ بذلكَ.

ولا يَجوزُ فيهِ التَّقليدُ؛ لأنَّه أَصْلُ الأُصولِ؛ فمَنْ لَمْ يَعْرِفِ المَعْروفَ ويُنْكِرِ المُنْكَرَ، فهُوَ هالِكٌ؛ لا سِيَّما أعظَمُ المَعْروفِ؛ وهو التَّوحيدُ، وأكبرُ المُنكَراتِ؛ وهوَ الشِّرْكُ.

قالَ رَجُلٌ لعَبْدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه: هَلَكْتُ إنْ لم آمُرْ بالمَعْروفِ، وأَنْهَ عنِ المُنكَرِ! فقالَ ابنُ مسعودٍ: هَلَكْتَ إنْ لم يَعْرِفْ قَلْبُكَ المَعروفَ ويُنْكِرِ المُنْكَرَ.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ع)، و(ط). (٢) أخرجَه مسلمٌ (٢٨).
(٣) في (ع): «والجهل».
(٤) في «الدُّرر السَّنية» بدلَها: «لا إلـه إلا الله».

ويمَعْرِفةِ التَّوحيدِ يُعْرَفُ أَهْلُه؛ كما قالَ عليٌّ ﷺ: اعْرِفِ الحَقَّ، تَعْرِفْ أَهْلَه.

وأمَّا الإقرارُ بتوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ: وهُوَ أنَّ اللهَ سبحانَهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ومَليكُهُ ومُدَبِّرُهُ، فهذا يُقِرُّ بِه المُسْلِمُ والكَافرُ، ولا بُدَّ مِنْهُ، لكنْ لا يَصِيرُ بِه الإنسانُ مُسْلِمًا، حتَّى يَأْتِيَ بِتَوْحِيدِ الإلَهيَّةِ الذي دَعَتْ إليه الرُّسُلُ، وأَبَى عنِ الإقْرَارِ بِه المُشْرِكونَ، وبِه يَتَمَيَّزُ المُسلِمُ عنِ(١) المُشْرِكِ، وأهلُ الجَنَّةِ مِنْ أهلِ النَّارِ.

وقدْ أَخْبَرَ [اللهُ] سبحانَهُ في مواضِعَ مِنْ كتابِه عنِ المُشْرِكينَ: أَنَّهم يُقِرُّونَ بتوحيدِ الرُّبُوبيَّة، ويَحْتَجُّ علَيْهم سبحانَهُ بإقْرَارِهِمْ بتوحيدِ الرُّبُوبيةِ على إِشْرَاكِهِمْ في توحيدِ الإلٰهيةِ؛ قالَ سبحانَهُ(٢): ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ الآيةَ [يونس: ٣١ ـ ٣٢]، قالَ البَكْريُّ الشافعيُّ(٣) في تَفسيرِهِ على هذه الآيةِ:

«إنْ(٤) قُلتَ: إذا أقرُّوا بذلكَ؛ فكيفَ عَبَدُوا الأصنامَ؟!

قُلتُ: كُلُّهُمْ كانوا يَعْتَقِدُونَ بِعِبَادَتِهِمُ الأصنامَ، عِبادَةَ اللهِ، والتَّقَرُّبَ

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «من».

(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «قال الله تعالى».

(٣) لم أجِدْ في «طبقات المفسِّرينَ» أحدًا بهذا اللقب ـ وهو شافعيُّ المذهب ـ غير اثنين هما: محمَّد بن عمر بن الحسين، فَخر الدِّين الرازي، من كِبار المتكلِّمين، وأئمَّة الأشاعرة المخالفين لطريقةِ السَّلف (ت٦٠٦هـ)، وعلي بن يعقوب بن جِبريل، وهو ممَّن أنْكَرَ على شيخ الإسلام ابن تيمية لمَّا دخَل مِصْرَ، وقام عليه وآذاه (ت٧٢٤هـ). ينظر: «طبقات المفسِّرين» للداوودي (١/ ٤٤٠)، و(٢/ ٢١٥).

(٤) في (ط): «إذا».

إليه، لكنْ في طُرُقٍ[١] مُختلفةٍ:

ففِرْقةٌ قالتْ: ليسَ لنا أَهْلِيَّةُ عِبادةِ اللهِ بلا واسِطةٍ؛ لِعَظَمَتِهِ؛ فعَبَدْنَاها لتُقَرِّبَنا إليهِ[٢] زُلْفَى.

وفِرقةٌ قالت: الملائكةُ ذَوُو وَجاهَةٍ عندَ اللهِ؛ فاتَّخذْنَا[٣] أصنامًا على هيئةِ الملائكةِ لتُقَرِّبَنا إلى الله زُلْفَى.

و[فرقةٌ][٤] قالتْ: جَعَلْنَا الأصنامَ قِبْلةً لنا في العِبَادةِ؛ كما أنَّ الكَعْبةَ قِبلةٌ في عبادتِه.

وفِرقةٌ اعتَقدَتْ: أنَّ لِكُلِّ صَنَمٍ شَيْطانًا مُوَكَّلًا بِأمْرِ اللهِ، فمَنْ عَبَدَ الصَّنَمَ حَقَّ عِبادَتِهِ، قَضَى الشَّيْطانُ حَوائِجَهُ بأمرِ اللهِ، وإلَّا أصابَهُ شيطانُهُ[٥] بنَكْبةٍ بأمرِ الله».

وقالَ ابنُ كَثِيرٍ ـ عندَ قَولِه [تعالى]: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الآيةَ] [الزمر: ٣] ـ:

«إنَّما يَحْمِلُهُمْ على عِبادَتِهِمْ: أنَّهم عَمَدُوا إلى أَصنام[٦] اتَّخَذُوها على صُوَرِ المَلائكةِ المُقرَّبِينَ في زَعْمِهم، فعَبَدُوا تِلكَ الصُّوَرَ؛ تنزِيلًا لذلكَ مَنْزِلةَ عِبادَتِهِمُ المَلَائِكةَ؛ لِيَشْفَعُوا لهم عِندَ اللهِ في نَصْرِهِمْ وما يَنُوبُهُمْ مِنْ أمرِ الدنيَا.

قالَ قَتادةُ، والسُّدِّيُّ، ومالكٌ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، وابنِ زَيْدٍ: ﴿إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾، [أيْ][٧]: لِيَشْفَعُوا لنا ويُقَرِّبُونا عِنْدَهُ

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «بطرق».
(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «إلى الله».
(٣) في الأصل: «اتخذنا»، وفي (ط): «اتخذناها».
(٤) ساقط من (ط).
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «الشيطان».
(٦) في جميع النسخ: «عبدوا الأصنام»؛ والمثبت من التفسير.
(٧) زيادة من (ع)، و(ط)، والتفسير.

[منزلةً](١)»(٢).

[وقال تعالى]: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقالَ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]؛ قالَ ابنُ عَبَّاسٍ وغيرُهُ: إذا سَأَلْتَهُمْ: مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأرضَ؟ قالُوا: اللهُ، وهم يَعْبُدُونَ مَعَهُ غَيْرَه!

فَفَسَّرُوا(٣) الإيمانَ في هذهِ الآيةِ: بإقرارِهِمْ بتوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ، والشِّرْكَ: بِعِبَادتِهِمْ غيرَ اللهِ؛ وهوَ [إنكارُ] توحيدِ الألوهيةِ(٤).

فلمَّا تَقَرَّرَ معنَى: الإلـٰهِ، وأنه المَعْبودُ ـ تَعَيَّنَ عَلَينا مَعْرِفةُ حَقِيقَةِ العِبادةِ وحَدِّها:

فَعَرَّفَهَا بعضُهُمْ بأنَّها: ما أُمِرَ به(٥) شَرْعًا مِنْ غيرِ اطِّرادٍ عُرْفيٍّ، ولا اقْتِضاءٍ عَقْليٍّ.

وقالَ بَعْضُهم: هي كَمَالُ الحُبِّ مع كَمَالِ الخُضُوعِ؛ وهذا يَسْتَلْزِمُ طاعةَ المَحبوبِ والانقيادَ له.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ [ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ](٦): «هيَ اسمٌ جامعٌ لِكُلِّ ما يُحِبُّهُ اللهُ ويَرْضَاه، مِنَ الأقوالِ والأعمالِ، الباطِنةِ والظاهِرَةِ؛ كَالصَّلاةِ والزَّكَاةِ، والصِّيَامِ، والحَجِّ، وصِدْقِ الحَديثِ، وأداءِ الأمانةِ، وبِرِّ الوَالدَيْنِ، وصِلَةِ الأرحامِ، والأمرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عنِ المُنْكَرِ، والدُّعاءِ والذِّكْرِ، و[قراءةِ](٧) القُرآنِ... وأمثالِ ذلكَ مِنَ العِبادة».

(١) زيادة من التفسير.
(٢) تفسير ابن كثير (٤/٤٦).
(٣) في (ع): «ففسر».
(٤) أي: في زعمهم.
(٥) في (ع): «به الإنسان».
(٦) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٠/١٤٩).
(٧) ساقط من الأصل.

فالدِّينُ كُلُّهُ داخلٌ في العِبَادةِ، فإذَا عَلِمَ الإنسانُ وتَحَقَّقَ معنَى الإلٰهِ، وأنَّه المَعْبودُ، وعَرَفَ حَقِيقَةَ العِبَادَةِ ـ: تَبيَّنَ له أنَّ مَنْ جَعَلَ شيئًا مِنَ العِبَادةِ لِغَيْرِ اللهِ، فَقَدْ عَبَدَهُ، واتَّخَذَهُ إلهًا، وإنْ فَرَّ مِنْ تَسميتِهِ مَعْبودًا أو[1] إلهًا، وسَمَّى ذلكَ تَوَسُّلًا وتَشَفُّعًا أوِ[2] التِجَاءً، ونحوَ ذلكَ.

فالمُشْرِكُ مُشْرِكٌ شاءَ أَمْ أَبَى؛ كما أنَّ المُرَابِيَ مُرَابٍ شَاءَ أَمْ أَبَى، وإنْ لَمْ يُسَمِّ ما فَعَلَهُ رِبًا، وشَارِبُ الخَمْرِ شَارِبٌ للخَمْرِ وإنْ سَمَّاها بغيرِ اسمِها، وفي الحَديثِ عنِ النبيِّ ﷺ: (**يَأْتِي نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**)[3].

فَتَغْيِيرُ الاسمِ، لا يُغَيِّرُ حَقِيقَةَ المُسَمَّى، ولا يُزِيلُ حُكْمَه؛ كَتَسْمِيَةِ البَوَادِي سَوَالِفَهُمُ الباطلةَ حَقًّا، وتَسْميةِ الظَّلَمَةِ ما يَأْخُذُونَهُ مِنَ النَّاسِ بغيرِ اسمِه!

ولَمَّا سَمِعَ عَدِيُّ بنُ حاتمٍ ـ وهو نَصْرَانيٌّ ـ قَوْلَ اللهِ تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قالَ للنبيِّ ﷺ: إنا لَسْنَا نَعبُدُهُم! قالَ: (**أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتُحِلُّونَهُ؟!**)، قالَ: قُلتُ: بلى! قالَ: (**فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ**)[4].

فَعَدِيٌّ ﷺ: ما كان يَحْسَبُ[5] أنَّ مُوَافَقَتَهُمْ فيما ذُكِرَ عِبادةٌ مِنْهُمْ [لهم][6]، فأخبَرَهُ[7] [النبيُّ] ﷺ أنَّ ذلكَ عِبَادَةٌ مِنْهُم لهم، مع أنهم لا يَعتقدونَهُ عِبَادَةً لهم.

---

(١) في (ع): «و».
(٢) في (ع)، و(ط): «و».
(٣) أخرجَه ابنُ ماجهْ (٤٠٢٠)، وأبو داود (٣٦٨٨)؛ من حديثِ أبي مالكٍ الأشعريِّ ﷺ.
(٤) أخرجَه التِّرمذيُّ (٣٠٩٥)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٢١٨)، واللفظُ له، عن عديِّ بن حاتمٍ ﷺ.
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «يظن».
(٦) ساقط من (ط).
(٧) في (ع)، و(ط): «فأخبر».

وكذلِكَ ما يَفْعَلُهُ عُبَّادُ القبورِ: مِنْ دُعَاءِ أَصْحَابِها، وسُؤَالِهِمْ قَضَاءَ الحَاجَاتِ، وتَفْرِيجَ الكُرُباتِ، والتَّقَرُّبِ إليهم بالذَّبائحِ والنُّذُورِ ـ: عِبَادةٌ مِنْهُم للمَقْبُورينَ، وإنْ كانوا لا يُسَمُّونَهُ ولا يَعتَقِدُونَهُ عِبَادةً.

وكذلكَ الذينَ قالوا للنَّبيِّ ﷺ: «اجْعَلْ لنا ذَاتَ أَنواطٍ»، ما كانوا يَظُنُّونَ أنَّ قَوْلَهُم: «اجْعَلْ لنا ذاتَ أنواطٍ»؛ كَقَوْلِ بَني إسْرائيلَ: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَـٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ولم يَظُنُّوا أنَّ هذا مِنَ التَّألُّهِ لغيرِ اللهِ الذي تَنْفيهِ: لا إلـٰهَ إلا اللهُ؛ لأنهم يَقُولونَ: لا إلـٰهَ إلا اللهُ، ويَعْرِفُونَ مَعْناها؛ لأنَّهمُ العَرَبُ، لكن خَفِيَتْ عَلَيْهِمْ هذِه المَسْألَةُ؛ لِحَدَاثةِ عَهْدِهِمْ بالكُفْرِ، حتَّى قالَ النَّبيُّ ﷺ: (**اللهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السَّنَنُ؛ قُلْتُمْ ـ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ـ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَـٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾؛ لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**)[1].

فإنْ قِيلَ: فالنبيُّ[2] ﷺ لم يُكَفِّرْهُمْ بذلِك:

قُلْنَا: هذَا يَدُلُّ على أنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ كُفْرٍ جاهِلًا بِمَعْنَاها، ثُمَّ نُبِّهَ فتَنَبَّهَ ـ: أنَّه لا يُكَفَّرُ.

ولا شَكَّ أنَّ هَؤُلاءِ لوِ اتَّخَذُوا ذَاتَ أَنْوَاطٍ بَعْدَ إنكَارِ النبيِّ ﷺ عَلَيْهِم، لَكَفَرُوا.

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ

(١) أخرجَه أحمدُ (٢١٨٩٧)، والطيالسيُّ (١٤٤٣)، وابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧٦)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٣٢٩٠)؛ من حديثِ أبي واقدٍ الليثيِّ ﷺ.

(٢) في (ط): «فإن النبي».

﴿يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨]، الضميرُ في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا﴾ راجِعٌ لِقَوْلِه: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾.

قالَ مُجاهدٌ وقَتَادةُ: هي شَهَادَةُ أنْ لا إلـٰهَ إلَّا اللهُ؛ فلا يَزَالُ في ذُرِّيَّةِ إبراهيمَ مَنْ يَعْبُدُ[1] اللهَ وَحْدَهُ.

ففِي الآيةِ والحَدِيثَيْنِ قَبْلَها بيانٌ لمعنَى: لا إلـٰهَ إلَّا اللهُ، **وأنَّ المُرَادَ مِنْها** البَرَاءةُ منَ التَّأَلُّهِ والعِبادةِ لغيرِ اللهِ، وإفرَادُهُ سبحانَهُ [وتعالى] بالعِبَادَةِ.

ومِنْ أَعْظَمِ المَصَائِبِ: إعرَاضُ أكثرِ النَّاسِ عنِ النَّظَرِ في مَعْنَى هذه الكَلِمَةِ العَظِيمةِ، حتَّى صَارَ كَثيرٌ مِنْهُم يَقُولُ: مَنْ قالَ: لا إلـٰهَ إلا اللهُ؛ ما[2] نَقُولُ فيه شيئًا؛ وإنْ فَعَلَ ما فَعَلَ؛ لعَدَمِ مَعرِفَتِهم بمعنَى هذه الكَلِمةِ نَفْيًا وإثباتًا.

مَعَ أنَّ قَائلَ ذَلِكَ لا بُدَّ أنْ يَتَنَاقَضَ، فلو قِيلَ له: ما تَقُولُ فيمَنْ قالَ: لا إلـٰهَ إلا اللهُ؛ ولا يُقِرُّ برِسَالةِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ؟ لم يَتَوقَّفْ في تَكْفيرِه[3]، أو أَقَرَّ بالشَّهَادَتَيْنِ، وأنكَرَ البَعْثَ؟ لم يَتَوقَّفْ في تَكفيرِه، أوِ استَحَلَّ الزِّنَى أوِ اللِّوَاطَ أو نَحْوَهما، أو قَالَ: إنَّ الصَّلَوَاتِ الخمسَ ليستْ بفَرْضٍ، أو إنَّ صيامَ رمضانَ ليسَ بفَرضٍ؟ فلا بُدَّ أنْ يَقُولَ بِكُفْرِ مَنْ قَالَ ذلكَ! فكيفَ لا تَنفَعُهُ لا إلـٰهَ إلا اللهُ إِذَنْ، ولا تَحُولُ بينه وبين الكُفْرِ؟!

فإذا ارتَكَبَ ما يُنَاقِضُها؛ وهو عِبَادةُ غَيْرِ اللهِ؛ وهوَ الشِّرْكُ الأكبَرُ، الذِي هو أكبَرُ الكبائرِ[4]، قِيلَ: هو يَقُولُ: لا إلـٰهَ إلَّا اللهُ، ولا يَجُوزُ

---

(١) كذا في (ع)، و(ط)، وفي باقي النسخ: «مَنْ يعبدوا».
(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «لا».
(٣) في (ع) (ط): «كفره».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «الذنوب».

تَكْفِيرُه؛ لأنَّه يَتَكَلَّمُ بكلمةِ التَّوحيدِ! لكنَّ آفةَ الجَهْلِ والتَّقليدِ أَوْجَبَتْ ذلكَ.

وهؤلاءِ ونَحْوُهم إذا سَمِعُوا مَنْ يُقَرِّرُ أَمْرَ التَّوحيدِ ويَذْكُرُ الشِّرْكَ، استَهْزَؤُوا بِه وعابُوه!

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ ـ قَدَّسَ الله رُوحَهُ ـ في أثناءِ كلامٍ لهُ[(١)]:

«والضَّالُّونَ يَسْتَخِفُّونَ بِتَوْحِيدِ اللهِ، ويُعَظِّمُونَ دُعاءَ غَيْرِهِ مِنَ الأَمْواتِ، وإذا أُمِرُوا بالتَّوْحِيدِ، ونُهُوا عنِ الشِّرْكِ، استَخَفُّوا بِهِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان: ٤١ ـ ٤٢].

فاستَهْزَؤُوا بالرَّسُولِ لمَّا نَهاهُم عنِ الشِّرْكِ، وما زَالَ المُشرِكونَ يَسُبُّونَ الأنبياءَ ويَصِفُونَهُمْ بالسَّفاهَةِ والضَّلالِ والجُنُونِ إذا دَعَوْهُمْ إلى التَّوْحيدِ؛ لِمَا في أنفسِهِمْ مِنْ تَعظِيمِ الشِّرْكِ.

وكذلكَ مَنْ فيه[(٢)] شَبَهٌ مِنْهُم: إذا رَأَوْا مَنْ يَدعُو إلى التَّوحيدِ، استَهْزَؤُوا بذلكَ[(٣)]؛ لِما عِندَهم مِنَ الشِّرْكِ».

ومِنْ كَيْدِ الشَّيْطانِ لِمُبْتَدِعَةِ هذِه الأُمَّةِ المُشْرِكينَ[(٤)] بالبَشَرِ من المَقْبورِينَ وغيرِهِم: لَمَّا[(٥)] عَلِمَ عَدُوُّ اللهِ أنَّ كُلَّ مَن قَرَأَ القُرآنَ أو سَمِعَهُ، يَنفِرُ مِنَ الشِّرْكِ ومِنْ عِبادةِ غيرِ اللهِ ـ: أَلْقَى في قُلوبِ الجُهَّالِ أنَّ هذا الذي يَفْعَلُونَهُ مع المَقْبُورِينَ وغَيرِهِمْ ليسَ [هو] عِبادةً لهم، وإنَّما هو تَوَسُّلٌ وتَشَفُّعٌ بهم، والتِجَاءٌ إليهم، ونحوُ ذلك.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٥/٤٨).
(٢) في (ط): «فيهم».
(٣) في (ط): «به».
(٤) في (ع): «من المشركين».
(٥) في (ط): «ولما».

فَسَلَبَ العِبَادةَ والشِّرْكَ اسْمَهُمَا[١] مِنْ قلوبِهِم، وكَسَاهُما أسماءً لا تَنْفِرُ عنها القُلُوبُ، ثم ازْدَادَ اغترَارُهُمْ وعَظُمَتِ الفِتنةُ؛ بأنْ صَارَ بعضُ مَن[٢] يُنسَبُ إلى عِلْمٍ ودِينٍ يُسَهِّلُ عَلَيْهِمْ ما ارتَكَبُوهُ مِنَ الشِّرْكِ، ويَحْتَجُّ لهم بالحُجَجِ البَاطِلةِ؛ فإنَّا للهِ وإنَّا إليه رَاجِعونَ!

فصلٌ

وَقدْ أَوْرَدَ بعضُهُمْ أنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تَيمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعالى - ذَكَرَ كلامًا وحِكاياتٍ تَدُلُّ على أنَّ دُعَاءَ الأمواتِ ليس بِشِرْكٍ؛ كما ذَكَرَ أنَّه رُوِيَ أنَّ رجلًا جاءَ إلى قَبْرِ النبيِّ ﷺ فَشَكَا إليهِ الجَدْبَ عامَ الرَّمَادَةِ، فرَآهُ وهو يَأْمُرُهُ أنْ يَأْتِيَ إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فيَأْمُرَهُ أنْ يَسْتَسْقِيَ بالناسِ، وغَيرَ ذَلِكَ مِنَ الحكاياتِ.

قالَ بعضُ المُجَادِلينَ: لو سُلِّمَ لَكُمْ في بَعْضِ الأُمورِ أنَّها شِرْكٌ أو كُفْرٌ، فإنَّ الشَّيْخَ ذَكَرَ في «اقْتضاء الصِّراطِ المستقيم»: أنَّ المُتَأَوِّلَ، والمُجْتَهِدَ المُخْطِئَ، والمُقَلِّدَ، مَغْفورٌ لهم ما ارْتَكَبُوهُ مِنَ الشِّرْكِ والكُفْرِ:

فهذا تلبيسٌ مِنَ النَّاقِلِ، وَكَذِبٌ على الشَّيخِ - رَحِمَهُ اللهُ تعالى - لأنَّه إنَّما قالَ ذلكَ في سِياقِ الكلامِ في بَعْضِ البِدَعِ؛ كتَحَرِّي دُعَاءِ اللهِ عندَ قَبْرِ النبيِّ ﷺ أو غيرِهِ؛ فقال[٣]:

«وقدْ يَفْعَلُ الرَّجُلُ العَمَلَ الذي يَعْتَقِدُهُ صالحًا، ولا يَكونُ عَالِمًا: أنَّه مَنْهِيٌّ عنه، فَيُثابُ على حُسْنِ قَصْدِهِ، وَيُعْفَى عنه لِعَدَمِ عِلْمِهِ، وهذا بابٌ واسعٌ، وعامةُ العباداتِ المُبْتَدَعَةِ المَنْهِيِّ عنها قد يَفْعَلُها بعضُ الناسِ

(١) في الأصل: «اسمها».
(٢) في الأصل: «ما».
(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٥٩).

وَيَحْصُلُ له نوعٌ مِنَ الفائدةِ؛ وذلك لا يَدُلُّ على أنَّها مَشْروعةٌ.

ثُم العالِمُ قدْ يَكُونُ مُتَأَوِّلًا، أو مُخْطِئًا مَجْتَهِدًا[(١)]، أو مُقَلِّدًا، فَيُغْفَرُ له خَطَؤُه[(٢)]، ويُثابُ على ما فَعَلَهُ مِنَ الخَيْرِ المشروعِ المَقْرونِ بغيرِ المشروعِ».

قالَ[(٣)]: «**والحاصلُ**: أنَّ ما يَقَعُ مِنَ الدُّعَاءِ المُشْتَمِلِ على كَرَاهَةٍ[(٤)] شرعيةٍ، بمنزلةِ سائرِ العباداتِ، وقدْ عُلِمَ أنَّ العِبادةَ المشتَمِلةَ على وَصْفٍ مكروهٍ، قَدْ تُغْفَرُ تِلك الكَرَاهَةُ لصاحِبِهَا؛ لاجتهادِهِ، أو تقليدِهِ[(٥)]، أو حَسَناتِهِ، أو غيرِ ذلك، ثمَّ ذلكَ لا يَمْنَعُ أنَّ ذلكَ مَكْروهٌ مَنْهِيٌّ عنه، وإنْ كانَ هذا الفاعلُ المُعَيَّنُ قَدْ زَالَ مُوجَبُ الكَرَاهةِ في حَقِّهِ».

قالَ: «فإذا سَمِعْتَ دُعاءً أو مُنَاجَاةً مَكْروهةً في الشَّرْعِ قَدْ قُضِيَتْ حاجةُ صَاحِبِها، فكثيرًا ما يكونُ مِنْ هذا البابِ».

ولا يُقالُ: «هؤلاءِ لمَّا نَقَصَتْ مَعْرِفَتُهُمْ، سُوِّغَ[(٦)] لَهُمْ ذلِكَ، فإنَّ اللهَ لم يُسَوِّغْ هذا لأحدٍ، لكنَّ قُصُورَ المَعْرِفةِ قد يُرْجَى مَعَهُ العفوُ والمغفرةُ، أمَّا اسْتِحْبابُ المكروهاتِ، أو إباحةُ المحرَّماتِ، فلا.

فَفَرْقٌ[(٧)] بين العَفْوِ عن الفاعلِ والمغفرةِ له، وبينَ إباحةِ فِعْلِهِ والمَحَبَّةِ له.

وإنَّما [يَثْبُتُ][(٨)] اسْتحبابُ الأفعالِ واتِّخاذُها دِينًا بِكِتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ وما كان عليْه السابِقونَ الأوَّلُونَ، وما سِوَى هذا مِنَ الأُمورِ المُحْدَثَةِ،

---

(١) في (ع): «أو مجتهدًا مخطئًا».
(٢) في (ط): «خطأه»؛ وهو تحريف.
(٣) «الاقتضاء» (٢/ ٦٩٤).
(٤) في (ط): «كراهية».
(٥) في (ع): «تقليد».
(٦) في (ع)، و(ط): «يسوغ».
(٧) في (ع)، و(ط): «فرق»، وفي «الدُّرر السَّنية»: «وفرق»، وفي «الاقتضاء»: «نفرق»؛ وهو تحريف.
(٨) إضافة مِنَ «الاقتضاء» للتوضيح.

فلا تُسْتَحَبُّ، وإنِ اشْتَمَلَتْ أَحْيانًا على فوائدَ؛ لأنَّنا نَعْلَمُ أنَّ مَفاسِدَها رَاجِحَةٌ على فَوَائِدِها».

ولمَّا قَرَّرَ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ تَحَرِّيَ الدُّعاءِ عِندَ القُبُورِ مَنْهِيٌّ عنه؛ قالَ[١]:

«ولا يَدْخُلُ في هذا البَابِ أنَّ قَوْمًا[٢] سَمِعُوا السَّلامَ مِنْ قَبْرِ النبيِّ ﷺ، أو قُبورِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّالِحِينَ، وأنَّ سعيدَ بنَ المُسيَّبِ كان يَسْمَعُ الأذانَ مِنَ القَبْرِ لَيَالِيَ الحَرَّةِ، فهذا كلُّه حَقٌّ، ليس مِمَّا نَحْنُ فيه، والأمرُ أَجَلُّ مِنْ ذلكَ وأعظمُ».

قالَ: «وكذلِكَ أيضًا: ما يُرْوَى أنَّ رجلًا جاءَ إلى قَبْرِ النبيِّ ﷺ، وشَكَا إليه الجَدْبَ عامَ الرَّمَادَةِ، فَرآهُ وهو يَأْمُرُهُ أن يَأْتِيَ إلى عُمَرَ، فيَأمُرَهُ أن يَخْرُجَ فَيَسْتَسْقِيَ بالناسِ؛ فإنَّ هذا ليسَ مِنْ هذا البابِ.

وكذلكَ: سُؤَالُ بَعْضِهِمْ عندَ قَبْرِ النبيِّ ﷺ أو غَيْرِهِ حاجةً فَتُقْضَى؛ فإنَّ هذا قَدْ وَقَعَ كثيرًا؛ وليسَ هو ممَّا نحنُ فيه...».

إلى أنْ قالَ: «وكُلُّ هذا لا يَقتضِي استحبابَ الصلاةِ عندَ القبورِ، ولا قَصْدَ الدُّعَاءِ والنُّسُكِ عِنْدَها؛ لِمَا في قَصْدِ العباداتِ عندَها مِنَ المَفَاسِدِ الَّتي عَلِمَها الشارعُ».

ثم قالَ - رَحِمَهُ اللهُ تعالى -: «فَذَكَرْتُ هذه الأُمورَ؛ لأنَّها ممَّا[٣] يُتَوَهَّمُ أنَّها مُعارِضَةٌ لِما قَدَّمْنا، وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ الخَلْقَ لم يُنْهَوْا عنِ الصَّلاةِ عندَ القبورِ، واتخاذِها مَساجِدَ استهانةً بأَهْلِها[٤]، بل لِمَا يُخافُ علَيْهم مِنَ الِافتتانِ، وإنَّما تكونُ الفتنةُ إذا انْعَقَدَ سَبَبُها، فلولا أنَّه قد يَحْصُلُ عندَ القبورِ ما يُخافُ الافتتانُ بِه، لَمَا نَهَى النَّاسَ عن ذلكَ». انتهى.

---

(١) «الاقتضاء» (٢/٧٢٨).

(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «أقوامًا».

(٣) في (ع): «لأنه قد».

(٤) في (ط): «لأهلها».

فانْظُرْ قَوْلَهُ: «وليسَ هذا[١] ممَّا نَحْنُ فِيهِ»، «وليسَ فِيه مُعارَضَةٌ لِما ذَكَرْنا»؛ لأنَّه قَرَّرَ أنَّ قَصْدَ القبورِ لدعاءِ اللهِ عندَها بِدْعةٌ مَنْهِيٌّ عنها، وكذلكَ قَرَّرَ أنَّ دُعَاءَ الأمواتِ والغائبينَ والاستغاثَةَ بهم شِرْكٌ، وذَكَرَ أنَّه ليس في جميعِ ما ذَكَرَهُ مُعارَضَةٌ لِمَا قَرَّرَهُ؛ دَفْعًا لِما قد يُتَوَهَّمُ.

واحْتَجَّ بعضُ مَنْ يُجادِلُ عن المُشْرِكِينَ بقِصَّةِ الذي أَوْصَى أَهْلَهُ أنْ يُحْرِقُوهُ بعدَ مَوْتِهِ[٢]، على أنَّ مَنِ ارْتَكَبَ الكُفْرَ جاهلًا، لا يَكْفُرُ، ولا يَكْفُرُ إلَّا المُعَانِدُ.

والجوابُ عن ذلكَ كُلِّهِ: أنَّ اللهَ سبحانَهُ أَرْسَلَ رُسُلَهُ مُبَشِّرِينَ ومُنذِرِينَ؛ لِئَلَّا يكونَ للناسِ على اللهِ حُجَّةٌ بعدَ الرُّسُلِ، وأَعظَمُ ما أُرْسِلُوا به وَدَعَوْا إليه: عبادةُ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه، والنَّهْيُ عنِ الشِّرْكِ الذي هوَ[٣] عبادةُ غيرِهِ.

فإنْ كانَ مُرْتَكِبُ الشِّرْكِ الأَكْبَرِ معذورًا لِجَهْلِهِ، فَمَنْ هو الذي لا يُعْذَرُ؟!

ولَازِمُ هذه الدَّعْوَى أنَّه ليسَ للهِ حُجَّةٌ على أَحَدٍ إلَّا المعاندَ، مع أنَّ صاحبَ هذهِ الدَّعْوَى لا يُمْكِنُهُ طَرْدُ أَصْلِهِ، بل لا بُدَّ أن يَتناقَضَ؛ فإنَّه لا يُمْكِنُهُ أن يَتَوَقَّفَ في تَكْفيرِ مَنْ شَكَّ في رسالةِ محمَّدٍ ﷺ، أو شَكَّ في البَعْثِ، أو غيرِ ذلكَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، والشَّاكُّ جاهلٌ، والفُقَهاءُ - رَحِمَهُم الله - يَذْكُرُونَ في كُتُبِ الفقهِ حُكْمَ المُرْتَدِّ، وأنَّه: «المُسلِمُ الذي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلامِهِ: نُطْقًا، أو فِعْلًا، أو شَكًّا، أوِ اعْتِقادًا»، وسَبَبُ الشَّكِّ الجَهْلُ.

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «هو».

(٢) أخرجَه البُخاريُّ (٣٤٧٩)، ومسلمٌ (٢٧٥٧)؛ من حديثِ أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ.

(٣) قوله: «الشِّرك الذي هو» معلَّق في هامش (ع)، وبجوارِه كلمة: (صح).

ولَازِمُ هذا: أنَّا لا نُكَفِّرُ[١] جَهَلةَ اليَهُودِ والنَّصارَى، ولا الذينَ يَسْجُدُونَ للشَّمْسِ والقَمَرِ والأَصْنامِ؛ لِجَهْلِهِمْ، ولا الذينَ حَرَّقَهُمْ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﷺ بالنَّارِ؛ لأنَّنا نَقْطَعُ أنَّهم جُهَّالٌ.

وقدْ أَجمَعَ العلماءُ[٢] على كُفْرِ مَنْ لَمْ يُكَفِّرِ اليهودَ والنَّصارَى، أو يَشُكُّ في كُفْرِهِم، ونَحْنُ نَتَيَقَّنُ أنَّ أكثَرَهُمْ جُهَّالٌ.

وقالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ[٣]: «مَنْ سَبَّ الصَّحابةَ ـ رِضوانُ اللهِ عَلَيْهِم ـ أو واحدًا مِنْهُم، واقْتَرَنَ بِسَبِّهِ دَعْوَى أنَّ عَلِيًّا إلهٌ أو نبيٌّ، أو أنَّ جِبْرائِيلَ غَلِطَ ـ: فلا شَكَّ في كُفْرِ هذا، بلْ لا يُشَكُّ[٤] في كُفرِ مَن تَوَقَّفَ في تكفيرِه».

قالَ: «ومَنْ زَعَمَ أنَّ الصَّحَابةَ ارْتَدُّوا بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلَّا نَفَرًا قليلًا لا يَبْلُغُونَ بِضْعَةَ عَشَرَ، أو أنَّهُم فَسَقُوا ـ: فلا رَيْبَ في كُفْرِ قائِلِ ذلكَ، بل مَن شَكَّ في كُفْرِهِ، فَهُوَ كَافرٌ».

قالَ: «ومَنْ ظَنَّ أنَّ قَوْلَهُ ﷻ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ بمَعْنَى: قَدَّرَ، وأنَّ اللهَ سبحانَه ما قَدَّرَ شيئًا، إلَّا وَقَعَ، وجَعَلَ عُبَّادَ[٥] الأَصْنامِ ما عَبَدُوا إلَّا اللهَ ـ: فإنَّ هذا مِنْ أعظَمِ الناسِ كُفْرًا بالكُتُبِ كُلِّها». انتَهى.

ولا رَيْبَ أنَّ أصحابَ[٦] هذه المقالةِ أهلُ عِلْمٍ وزُهْدٍ وعِبَادةٍ، وأنَّ سَبَبَ دَعوَاهُم هذِهِ الجَهْلُ.

---

(١) في (ط): «لا يكفر».
(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «المسلمون».
(٣) ينظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢/ ١٢٤).
(٤) في (ع)، و(ط): «شك».
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «عبدة».
(٦) في (ط): «أهل».

وقدْ أَخْبَرَ اللهُ سبحانَهُ عَنِ الكُفَّارِ أَنَّهم في شَكٍّ ممَّا تَدْعُوهُمْ إليهِ الرُّسُلُ، وأَنَّهم في شَكٍّ مِنَ البَعْثِ، فَقالُوا لِرُسُلِهِم: ﴿وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩]، وقالَ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: ١١٠]، وقالَ تعالى ـ إخبارًا عنهم ـ: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقالَ تعالى عنِ الكُفَّارِ: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقالَ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤]، ووَصَفَهُمُ [الله سبحانَه] بغايةِ الجَهْلِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقدْ ذَمَّ اللهُ المُقَلِّدِينَ؛ بقولِهِ عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ الآيتينِ [الزخرف: ٢٢، ٢٣]، ومع ذلِكَ كَفَّرَهُمْ ﷻ.

واسْتَدَلَّ العلماءُ بهذِه الآيةِ ونَحوِها على أنَّه لا يَجُوزُ التَّقليدُ في معرفةِ اللهِ والرِّسَالةِ.

وحُجَّةُ اللهِ سبحانَه قائمةٌ على النَّاسِ بإرسالِهِ الرُّسُلَ إليهِم، وإنْ لَمْ يَفْهَمُوا حُجَجَ اللهِ وبيِّناتِهِ.

قالَ الشَّيخُ مُوفَّقُ الدِّينِ أبو مُحمَّدِ بنُ قُدَامَةَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى(١) ـ لـمَّا انْجرَّ كلامُهُ في مَسألةِ: هل كلُّ مجتهدٍ مُصيبٌ؟ وَرَجَّحَ قَوْلَ الجُمْهورِ: إنَّه لَيْسَ كُلُّ مُجتَهِدٍ مُصِيبًا(٢)، بلِ الحَقُّ في قَولٍ واحدٍ مِنْ أقوالِ المُجتهدِينَ ـ قالَ:

---

(١) «روضة الناظر» (٢/ ٤١٩).

(٢) في الأصل: «مصيب».

«وزَعَمَ الجاحِظُ: أنَّ مُخالِفَ مِلَّةِ الإسلامِ إذا نَظَرَ، فَعَجَزَ عَنْ دَرْكِ[١] الحَقِّ، فهو مَعذُورٌ غيرُ آثِمٍ...».

إلى أنْ قالَ: «أمَّا ما ذَهَبَ إليه الجاحظُ، فباطِلٌ يَقينًا، وكُفْرٌ باللهِ، ورَدٌّ عَلَيْهِ وعلى رسولِهِ؛ فإنَّا[٢] نَعْلَمُ قَطعًا أنَّ النبيَّ ﷺ أمَرَ اليهودَ والنَّصارَى بالإسلامِ واتِّباعِهِ، وذَمَّهُمْ على إصرارِهِم، وقَاتَلَ[٣] جَميعَهُم[٤]، يَقتُلُ البالغَ[٥].

ونَعْلَمُ أنَّ المُعانِدَ العارِفَ مِمَّنْ يَقِلُّ، وإنَّما الأكثَرُ مُقَلِّدَةٌ: اعْتَقَدُوا دِينَ آبائِهِم تقليدًا، ولَمْ يَعْرِفُوا مُعجِزَةَ[٦] النبيِّ[٧] وَصِدْقَهُ، والآياتُ الدَّالَّةُ[٨] في القرآنِ على هذا كثيرةٌ[٩]؛ كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، وقولِهِ: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣]، [وقولِه]: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقولِه: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، [وقولِه]: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقولِه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ الآيةَ [الكهف: ١٠٣ - ١٠٤].

وفي الجُمْلَةِ: ذَمُّ المُكَذِّبِينَ للرَّسُولِ مِمَّا لا يَنْحَصِرُ في الكتابِ والسُّنَّةِ». انتهَى.

---

(١) في (ع)، و(ط): «إدراك».
(٢) في (ط): «فإنما».
(٣) في «الدُّرر السَّنية»: «وقاتلهم».
(٤) في (ط): «وقاتلهم جميعًا».
(٥) في (ع): «يقتل البالِغ منهم»، في (ط): «بقتل البالغ منهم»، في «الرَّوضة»: «وقتل البالغ منهم».
(٦) في الأصل: «معرفة معجزة»، وفي (ع)، و(ط): «معجزات».
(٧) في (ط): «الرسول».
(٨) في (ط): «الدالات».
(٩) في الأصل: «كثيرًا»، في (ع): «كثير».

والعُلَماءُ يَذْكُرونَ أنَّ مَنْ أَنْكَرَ وُجُوبَ عِبادةٍ مِنَ العباداتِ الخَمْسِ، أو قالَ في واحدةٍ [مِنْها][١]: إنَّها سُنَّةٌ لا واجبةٌ، أو جَحَدَ حِلَّ الخُبْزِ ونحوِهِ، أو جَحَدَ تَحْرِيمَ الخَمْرِ ونَحْوِهِ، أو شَكَّ في ذَلِكَ؛ وَمِثْلُهُ لا يَجْهَلُهُ ـ: كَفَرَ، وإنْ كانَ مِثْلُهُ يَجهَلُهُ، عُرِّفَ ذلكَ، فإنْ أَصَرَّ بَعْدَ التَّعريفِ، كَفَرَ وقُتِلَ، ولَمْ يَقُولُوا: فإذا تَبيَّنَ له الحَقُّ وعانَدَ، كَفَرَ.

وأيضًا: فنَحْنُ لا نَعْرِفُ أنَّه مُعَانِدٌ حتَّى يَقُولَ: أَنَا أَعْلَمُ أنَّ ذلكَ حقٌّ ولا أَلتزِمُهُ، أو: لا أَقُولُهُ[٢]؛ وهذَا لا يَكادُ يُوجَدُ.

وقدْ ذَكَرَ العُلَماءُ مِنْ أهلِ كُلِّ مَذْهَبٍ أشياءَ كَثِيرَةً لا يُمْكِنُ حَصْرُها؛ مِنَ الأَقوالِ والأفعالِ والاعتقاداتِ ـ: تُكَفِّرُ صاحِبَها، ولم يُقَيِّدُوا ذلكَ بالمُعانِدِ.

فالمُدَّعِي أنَّ مُرْتَكِبَ الكُفْرِ مُتَأَوِّلًا، أو مُجتَهِدًا مُخطِئًا[٣]، أو مُقَلِّدًا، أو جَاهِلًا ـ: معذورٌ[٤]، مخالفٌ للكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ بلا شَكٍّ، مع أنَّه لا بُدَّ أن يَنقُضَ أَصْلَهُ، فَلَوْ طَرَدَ أَصْلَهُ، كَفَرَ بلا رَيْبٍ؛ كما لو تَوَقَّفَ في تَكفيرِ مَن شَكَّ في رسالةِ محمَّدٍ ﷺ، [ونحوِ ذلكَ][٥].

وأمَّا الرَّجُلُ الذي أَوْصَى أَهْلَهُ أنْ يُحْرِقُوهُ، وأنَّ اللهَ غَفَرَ له مع شَكِّهِ في صفةٍ مِنْ صفاتِ الربِّ ـ تباركَ وتعالى ـ: فإنَّما غَفَرَ له؛ لعَدَمِ بُلُوغِ الرسالةِ لَهُ؛ كذا قالَ غيرُ واحدٍ منَ العُلماءِ.

ولِهذا قالَ الشَّيخُ تَقِيُّ الدينِ رَحِمَهُ اللهُ[٦]: «مَنْ شَكَّ في صِفَةٍ من صفاتِ الربِّ تعالى ومِثْلُهُ لا يَجْهَلُها، كَفَرَ، وإنْ كان مِثْلُهُ يَجهَلُها، لَمْ يَكْفُرْ».

---

(١) ساقط من (ط).
(٢) في (ع): «أقبله».
(٣) في (ع)، و(ط): «أو مخطئًا».
(٤) في الأصل: «معذورًا»، وهو تحريف.
(٥) ساقط من (ط)، وفي الأصل: «وغير ذلك».
(٦) **ينظر**: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٧/ ٥٣٨).

قالَ: «ولهذا لَمْ يُكَفِّرِ النبيُّ ﷺ الرَّجُلَ الشَّاكَّ في قُدْرَةِ اللهِ تعالى؛ لأنَّه لا يكونُ[1] إلَّا بَعْدَ بلوغِ الرسالةِ، وَكَذا قالَ ابنُ عَقِيلٍ، وحَمَلَهُ على أنَّه لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوةُ».

واختيارُ الشَّيخِ تَقِيِّ الدينِ في الصِّفاتِ: أنَّه لا يُكَفَّرُ الجاهلُ، وأمَّا في الشِّرْكِ ونحوِه، فَلا؛ كما سَتَقِفُ على بعضِ كلامِهِ، إن شاءَ اللهُ تعالى.

وقدْ قَدَّمْنَا بعضَ كلامِهِ في الاتحاديَّةِ وغيرِها، وتَكْفِيرَهُ مَنْ شَكَّ في كُفْرِهم.

قالَ صاحبُ «اختياراتِه»[2]: «**والمُرْتَدُّ**: مَنْ أَشْرَكَ باللهِ، أو كانَ[3] مُبْغِضًا لِرَسُولِهِ ﷺ، أو لِمَا جاءَ بِهِ، أو تَرَكَ إنكارَ كُلِّ مُنْكَرٍ بِقَلْبِهِ، أو تَوَهَّمَ أنَّ مِنَ الصحابةِ[4] مَنْ قَاتَلَ مع الكُفَّارِ أو أَجازَ ذلك، أو أَنْكَرَ فَرْعًا مُجْمَعًا[5] عليْه إجماعًا قطعيًّا، أو جَعَلَ بينَهُ وبينَ اللهِ وسائِطَ؛ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِم ويَدْعُوهُم ويَسْأَلُهُم ـ: كَفَرَ إجماعًا[6]، ومَنْ شَكَّ في صفةٍ مِنْ صفاتِ اللهِ، ومِثْلُهُ لا يَجْهَلُها ـ: فمُرْتَدٌّ، وإن كان مِثْلُهُ يَجْهَلُها ـ: فليسَ بمُرْتَدٍّ؛ ولهذا لم يُكَفِّرِ النبيُّ ﷺ الرَّجُلَ الشَّاكَّ في قُدْرَةِ اللهِ تعالى».

فَأَطْلَقَ فيما تَقدَّمَ مِنَ المُكَفِّراتِ، وفَرَّقَ في الصِّفَةِ بينَ الجَاهِلِ وغيرِهِ، مع أنَّ رَأْيَ الشَّيْخِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ في التوقُّفِ عن تَكْفِيرِ الجَهْمِيَّةِ ونَحْوِهم ـ: خِلافُ نُصُوصِ الإمامِ أحمَدَ وغيرِه مِنْ أئمَّةِ الإسلامِ.

---

(١) في (ع): «يكفر».
(٢) «الاختيارات الفقهية» (/٣٠٧).
(٣) في (ط): «وكان».
(٤) في «الاختيارات»: «من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم».
(٥) في (ع): «أمرًا مجمعًا»، وفي (ط): «إجماعًا مجمعًا».
(٦) في الأصل، و(ع): «ويسألهم إجماعًا»، وفي (ط): «ويسألهم كفر إجماعًا»؛ والمثبت موافق لما في «الاختيارات».

قالَ المَجْدُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ: «كُلُّ بِدعةٍ كَفَّرْنا فيها الداعيةَ، فإنَّا نُفَسِّقُ المُقلِّدَ فيها؛ كمَنْ يقولُ بخَلْقِ القُرْآنِ، أو: إنَّ عِلْمَ اللهِ مخلوقٌ، أو: إنَّ أسماءَهُ[1] مخلوقةٌ، أو: إنَّهُ لا يُرَى في الآخِرَةِ، أو يَسُبُّ الصحابةَ ﷺ تديُّنًا، أو: إنَّ الإيمانَ مُجرَّدُ الاعتقادِ، وما أشبَهَ ذلكَ.

فمَنْ كان عالِمًا في شَيْءٍ[2] مِنْ هذِه البِدَعِ؛ يَدْعُو إليه ويُناظِرُ عَلَيْهِ ـ: فهو مَحْكُومٌ بِكُفرِهِ؛ نَصَّ أحمدُ على ذلِكَ في مواضِعَ». انتَهى.

فَانظُرُوا كيفَ حَكَمُوا[3] بكُفرِهِمْ مع جَهْلِهم.

فصلٌ

وممَّا يَتَعَيَّنُ الاعتناءُ به: مَعْرِفةُ حُدودِ ما أَنْزَلَ اللهُ على رَسُولِهِ؛ لأنَّ اللهَ سبحانَهُ ذَمَّ مَنْ لا يَعْرِفُ حُدودَ ما أَنزَلَ اللهُ على رسولِهِ؛ فقالَ تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧].

قالَ شَيْخُ الإسلامِ[4]: «ومَعْرِفةُ حُدودِ الأسماءِ واجبةٌ؛ لأنَّ بها قِيامَ مَصْلَحةِ الآدَمِيِّينَ في المَنْطِقِ الذي جَعَلَهُ اللهُ رَحْمَةً لهم؛ لا سيَّما حدودُ ما أنزلَ اللهُ على رَسُولِهِ مِنَ الأسماءِ؛ كالخَمْرِ والرِّبَا؛ فهذه الحُدودُ هي المُمَيِّزةُ بين مَا يَدْخُلُ في المُسَمَّى وما يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفاتِ، وبَيْنَ ما ليسَ كذلكَ.

وقَدْ ذَمَّ اللهُ سبحانَهُ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ[5] حُدُودَ ما أَنزلَ اللهُ على رسولِهِ». انتهى.

---

(١) في الأصل: «أسماؤه»؛ وهو تصحيف. (٢) في (ع)، و(ط): «بشيء».
(٣) في (ع): «فانظر كيف حكم».
(٤) **ينظر**: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٩/ ٢٣٥ ـ ٢٥٩).
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «من لا يعرف».

فَفرَضَ على المُكَلَّفِ مَعْرِفةَ حَدِّ العِبَادةِ وحَقِيقَتِها؛ الَّتِي خَلَقَنا اللهُ لِأَجْلِها[١]، ومَعْرِفةَ حَدِّ الشِّرْكِ وحقيقتِهِ؛ الذي هو أَكْبَرُ الكبائرِ.

وتَجِدُ كثيرًا مِمَّنْ يَشتَغِلُ بالعِلْمِ لا يَعْرِفُ حقيقةَ الشِّرْكِ الأكبرِ، وإنْ قالَ: إنَّه الشِّرْكُ في العِبَادَةِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، [وقولِهِ]: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقولِهِ ﷺ: (**حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ: أَن يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**)[٢].

فإنَّه [مع اعتِرَافِهِ بأنَّ الشِّرْكَ الَّذي حَرَّمَهُ اللهُ هو الشِّرْكُ في العِبادةِ][٣] لا يَعْرِفُ حَدَّ العِبادةِ وحقيقتَها، وربَّما قالَ: «العبادةُ الَّتي صَرْفُهَا لغيرِ اللهِ شِرْكٌ: (الصَّلاةُ، والسُّجودُ)!».

فإذا طُلِبَ مِنْهُ الدليلُ على أنَّ اللهَ سَمَّى الصَّلاةَ لغيرِه أوِ السجودَ لغيرِه شِرْكًا، لَمْ يَجِدْهُ، ورُبَّما قالَ: لأنَّ ذلكَ خُضُوعٌ، والخُضُوعُ لغيرِ اللهِ شِرْكٌ.

فيُقالُ له: [هَلْ][٤] تَجِدُ في القُرآنِ[٥] أوِ السُّنَّةِ تَسمِيَةَ هذا الخضوعِ شِرْكًا؟! فلا يَجِدُ؛ فيَلْزَمُهُ أنْ يقولَ: لأنَّه عِبَادَةٌ لغيرِ اللهِ.

فيُقالُ: وكذلِكَ الدُّعَاءُ والذَّبْحُ والنَّذْرُ عباداتٌ، مع ما يَلْزَمُ هذه العباداتِ مِنْ أَعْمالِ القُلُوبِ؛ مِنَ الذُّلِّ والخُضُوعِ، والحُبِّ والتعظيمِ، والتوكُّلِ والخوفِ والرَّجاءِ، وغيرِ ذلكَ.

---

(١) في (ط): «من أجلها».

(٢) أخرجَه البُخاريُّ (٢٨٥٦)، ومسلمٌ (٣٠)؛ من حديثِ معاذٍ رضي الله عنه.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط)، ومعلق في هامش (ع)، وبجواره كلمة: (صح)؛ وهو ثابت في «الدُّرر».

(٤) ساقط من (ط).

(٥) في (ع)، و(ط): «الكتاب».

وفي الحَديثِ: (الدُّعَاءُ مُخُّ العِبَادَةِ)[١].

وقدْ قَرَنَ اللهُ ـ سبحانه ـ بينَ الصلاةِ والذَّبْحِ؛ في قولِه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]؛ أي: أَخْلِصْ له صَلَاتَكَ وذَبِيحَتَكَ؛ فكما أنَّ الصلاةَ لغيرِ اللهِ شِرْكٌ، فَكذا قَرِينُ الصَّلَاةِ ـ وهو الذَّبْحُ لِغَيْرِه[٢] ـ شِرْكٌ.

وقالَ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ ـ ١٦٣].

ومِنَ العَجَبِ: قَوْلُ بعضِ مَن يَحْتَجُّ للمُشرِكِينَ بالأمواتِ: «إِنَّهُمْ لا يَرْجُونَ مِنْهُم قَضَاءَ حاجاتِهِم مِنَ الميِّتِ ونَحْوِه».

فَنَقُولُ: هذا مكابرةٌ ومُغَالَطَةٌ؛ لأنَّه مِنَ المَعْلُومِ عندَ كُلِّ ذي عَقْلٍ: أَنَّهم ما دَعَوْهُمْ وتَذَلَّلُوا وخَضَعُوا لهم وبَذَلُوا أموالَهُمْ بالنُّذُورِ[٣] والذبائحِ؛ إِلَّا لأنَّهم يَرْجُونَ حُصُولَ مَطْلوبِهِم، وقَضَاءَ حاجاتِهم مِنْ جِهَتِهِم.

فكيفَ يُتَصَوَّرُ عند عاقلٍ أنْ يَسْمَعَ مَنْ يَسْأَلُ المَيِّتَ والغائبَ حاجةً؛ بأنْ يَقُولَ: أَعطِني كذا، أو[٤]: أنا في حَسْبِكَ، أو يَستغِيثُ بِهِ في دَفْعِ عَدُوٍّ أو كَشْفِ ضُرٍّ، ويَتَذَلَّلُ ويَخْضَعُ له، ثمَّ يَقولُ: إنَّه لا يَرْجُو حُصُولَ مطلوبِهِ ودَفْعَ مَرْهُوبِهِ مِنْ جِهَتِهِ؟!

وكَيْفَ يُتَصوَّرُ أنْ يَبْذُلَ مَالَهُ بالنذرِ والذبحِ[٥] ـ مع أنَّ المالَ عزيزٌ عند أهلِه ـ لمَنْ لا يَرْجُوهُ[٦]، ويَعْتَقِدُ أنه لا يَحْصُلُ له مِنْ جهتِهِ نَفْعٌ ولا دَفْعُ ضُرٍّ؟! فهذا مِنْ أَبْيَنِ المُحَالِ، وأبطلِ الباطلِ.

---

(١) أخرجَه الترمذيُّ (٣٣٧١)؛ من حديثِ أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه.
(٢) في (ط): «لغير الله». (٣) في (ع)، و(ط): «لهم بالنذر».
(٤) في (ط): «و».
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «بالنذور والذبائح». (٦) في «الدُّرر السَّنية»: «لمن يرجوه».

كيفَ وَهُمْ يَفْتَخِرُونَ بقضاءِ حاجاتِهِم، وكَشْفِ كُرُبَاتِهِمْ من جِهَتِهِم؛ فبَعْضُ هؤلاءِ مِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ(١) أنَّ المَيِّتَ ونَحْوَهُ يَفْعَلُ ذلكَ أصالةً، وبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هم وَسِيلَتُنا إلى اللهِ؛ يَعْنُونَ: واسطةٌ بينَهم وبينَ اللهِ تعالى؛ كما علَيْهِ المُشْرِكونَ الأوَّلُونَ؛ كما أَخْبَرَ اللهُ عنهم أنَّهم يَقُولُونَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

بلْ كثيرٌ مِنْ مُبْتَدِعَةِ هذه الأُمَّةِ أَعْظَمُ غُلُوًّا واعتقادًا في [أَوْلِيَائِهِمْ](٢) مِنَ المشركينَ الأوَّلينَ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ أَخْبَرَ عنِ المُشْرِكِينَ الموجودِينَ حِينَ نزولِ القرآنِ: أنَّهم يُخْلِصُونَ للهِ الدعاءَ في حالِ الشِّدَّةِ، ويَنْسَوْنَ آلِهَتَهُم.

وكثيرٌ مِنْ غُلَاةِ أهلِ هَذَا الزمانِ يُخْلِصُونَ الدُّعَاءَ عِندَ هذِهِ الأُمورِ المُهِمَّةِ والشَّدائدِ؛ [لأَوْلِيَائِهِمْ](٣)؛ كما هو مُسْتَفِيضٌ عَنْهم.

قالَ اللهُ تعالى - إخبارًا عنِ المُشْرِكِينَ [الأولينَ](٤) -: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وقالَ تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠ - ٤١]، وقالَ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقالَ: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣].

ومِنَ العَجَبِ: قَوْلُ بَعْضِ مَنْ يُنْسَبُ إلى عِلْمٍ ودِينٍ -: إنَّ طَلَبَهُمْ مِنَ المقبورِينَ والغائبينَ ليس دُعَاءً لهم؛ بلْ هو نِدَاءٌ!

(١) في (ع)، و(ط): «يعتقدون».
(٢) في النسخ: «ولائهم».
(٣) في النسخ: «لولائهم».
(٤) ساقط من (ع)، و(ط).

أَفَلَا يَسْتَحِي[١] هذا القائلُ منَ اللهِ[٢] إذا لَمْ يَسْتَحِ مِنَ الناسِ، مِنْ هذِه الدَّعْوَى الفاسدةِ السَّامِجَةِ[٣]، الَّتِي يُرَوِّجُ بها على رَعَاعِ النَّاسِ، والله سبحانَهُ قد سَمَّى الدُّعَاءَ نِدَاءً؛ كما في قولِه تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، وقولِه: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وأَيُّ فَرْقٍ بينَ ما إذا سَأَلَ العَبْدُ رَبَّهُ حاجةً[٤]، وبينَ ما إذا طَلَبَها من غَيْرِهِ مِنْ مَيِّتٍ أو غائبٍ؟! بأنَّ الأَوَّلَ يُسمَّى دعاءً، والثاني يُسمَّى نداءً؟!

ما[٥] أَسْمَجَ هذا القَوْلَ وأَقْبَحَهُ! وهو قَوْلٌ يُسْتَحَى مِنْ حِكايتِه، لولا أنَّه يَرُوجُ على الجُهَّالِ، لا[٦] سِيَّما إذا سَمِعُوهُ ممَّن يَعتَقِدُونَ عِلْمَهُ ودِينَهُ، وأَيُّ فَرْقٍ بينَ سُؤالِ المَيِّتِ حاجةً وبينَ سؤالِها مِنْ صَنَمٍ ونَحْوِهِ؛ بأنَّ الثانِيَ يُسَمَّى دُعاءً، والأوَّلَ نِدَاءً؟!

فإنْ قالَ: الكُلُّ يُسَمَّى نِداءً لا دُعَاءً، فهذا مُشَاقَّةٌ للقُرآنِ، ومُحَادَّةٌ لله ورسولِه، ولا يُحْتَاجُ في بيانِ بُطْلَانِهِ إلى أَكْثَرَ مِنْ حِكايتِهِ.

وما أَظُنُّ أنَّ عاقلًا يَحِيكُ هذا في نَفْسِه، وإنَّما هو عِنَادٌ ومُكَابَرةٌ، وإنما يَرُوجُ على أشباهِ البهائِمِ!

أَمَا يَخَافُ هذا أن يَتناوَلَهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]؟! واللهُ ﷻ سَمَّى سُؤَالَ غَيْرِهِ دُعَاءً في غَيْرِ مَوْضِعٍ من كتابِهِ؛ ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

والدُّعاءُ في القُرآنِ يَتناوَلُ دُعاءَ العِبادةِ، ودعاءَ المَسألَةِ.

---

(١) في (ع): «أفلا يستحيي».
(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «الناس».
(٣) في (ع): «والسامجة»، وفي (ط): «السمجة».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «حاجته».
(٥) في (ط): «وما».
(٦) في (ع): «ولا».

فصلٌ

وَيُقالُ ـ لِمَنِ ادَّعَى أنَّ الشِّرْكَ هو الصَّلاةُ والسُّجُودُ لغَيرِ اللهِ فقطْ ـ: مع أنَّ هذا مُكَابَرَةٌ مِنْ مُدَّعِيهِ، فكما أنَّ السُّجُودَ عِبادةٌ؛ فكَذَلِكَ الدُّعَاءُ والنَّذْرُ والذَّبْحُ وَغَيْرُها[1]؛ كما تَقدَّمَ تعريفُهُ.

وقدْ نَهَى اللهُ ﷻ عن دُعَاءِ غَيْرِهِ، وَذَمَّ فاعلَ ذلك، وأَمَرَنا بإخلاصِ الدُّعاءِ له أكثرَ ممَّا ذَكَرَ في خصُوصِيَّةِ السُّجُودِ، مع أنَّ الدُّعَاءَ في القرآنِ يَتناوَلُ دُعَاءَ المَسْألَةِ، ودُعَاءَ العبادةِ الذي يَدْخُلُ فِيهِ السجودُ وغَيْرُهُ من أنواعِ العبادةِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقالَ: ﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وقالَ: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وقالَ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقالَ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٣ ـ ١٤]، وفي القرآنِ مِنْ[2] ذَلِكَ ما لا يُحْصَى.

قالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى، في الكلامِ على دَعْوةِ ذِي النُّونِ ـ: «لَفْظُ الدُّعَاءِ والدَّعْوةِ في القرآنِ يَتناولُ دُعَاءَ العبادةِ، ودُعَاءَ المَسْأَلَة.

وفُسِّرَ قولُهُ تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بالوَجْهَيْنِ،

---

(١) في (ع)، و(ط): «وغيرهما».
(٢) في (ط): «مثل».

وفي حَديثِ النُّزولِ (**مَنْ يَدْعُونِي؛ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟! مَنْ يَسْأَلُنِي؛ فَأُعْطِيَهُ؟! مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي؛ فَأَغْفِرَ لَهُ؟!**)[1]، والمستغفِرُ سائلٌ، والسائلُ داعٍ، لكنْ ذِكْرُ السائلَ لِدَفْعِ الشَّرِّ بعدَ السَّائِلِ للخَيْرِ، وذِكْرُهُمَا بعد الدَّاعِي[2] الذي يَتناوَلُهُما وغَيْرَهُما مِنْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ.

وسَمَّاها دَعْوةً لِتَضَمُّنِها النَّوْعَيْنِ؛ فقولُهُ: لا إِلَـٰهَ إِلَّا أنتَ: اعترافٌ بتوحيدِ الأُلُوهِيَّةِ، وهو يَتَضَمَّنُ النَّوْعَيْنِ؛ فإنَّ الإلـٰهَ هو المُستَحِقُّ لِأَنْ يُدْعَى بالنوعَيْنِ».

وقالَ ابنُ القَيِّمِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ في «البدائع»[3]، بعدَ آياتٍ ذَكَرَهَا؛ قالَ:

«وهذا في القرآنِ كثيرٌ؛ يُبيِّنُ أنَّ المعبودَ لا بُدَّ أنْ يكونَ مَالكًا للنَّفْعِ والضُّرِّ، فهو يُدعَى للنفعِ والضُّرِّ دُعَاءَ المَسْأَلَةِ، ويُدعَى رَجَاءً وخَوْفًا دُعَاءَ العِبَادةِ.

فعُلِمَ أنَّ النَّوْعَيْنِ مُتلازِمَان، فكُلُّ دُعاءِ عِبَادةٍ مُستَلْزِمٌ لدُعَاءِ المَسألَةِ، وكلُّ دعاءِ مسألةٍ مُتضمِّنٌ لِدُعَاءِ العبادة».

إلى أنْ قالَ: «وليسَ هذا مِنِ استعمالِ اللَّفْظِ المُشتَرَكِ في معنيَيْهِ كِلَيْهِما، ولا استعمالِ اللَّفظِ في حقيقتِهِ ومجازِهِ، بل هذا استعمالٌ له في حقيقتِهِ الواحدةِ المتضمِّنةِ للأمرَيْنِ جميعًا». انتَهى.

فَعَلى هذا: يَكونُ النَّهْيُ عن دُعَاءِ غَيْرِهِ سبحانَهُ نَصًّا في دُعَاءِ العِبَادةِ ودُعَاءِ المَسْأَلَةِ حقيقةً؛ فهو نَهْيٌ عنْ كلٍّ مِنْهُما حقيقةً.

---

(١) أخرجَه البُخاريُّ (١١٤٥)، ومسلمٌ (٧٥٨)؛ من حديثِ أبي هُرَيرَة ﷺ.

(٢) في (ع)، و(ط): «الدعاء»؛ والمثبت من الأصل، و«الفتاوى».

(٣) «بدائع الفوائد» (٣/ ٢ ـ ٣).

فصلٌ

وقدْ ذَكَرْنا أنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدينِ قالَ: «إنَّما تُرْجَى المَغْفِرةُ لِمَنْ فَعَلَ [بعضَ][١] البِدَعِ مُجْتَهِدًا أو جَاهِلًا».

لَمْ يَقُلْ ذلكَ فِيمَنِ ارْتَكَبَ الشِّرْكَ الأَكْبَرَ والكُفْرَ الظاهِرَ، بَلْ قَدْ قالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ: «**إنَّ الشِّرْكَ لا يَغْفِرُهُ اللهُ، وإنْ كانَ أَصْغَرَ**»، وقَدْ قَدَّمْنا بعضَ كلامِهِ في ذلكَ.

وَنَذْكُرُ هنا ما[٢] اطَّلَعْنا علَيْه مِنْ كلامِهِ، وكلامِ غيرِهِ مِنَ العُلَماءِ.

قالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ في «شرحِ العُمْدَةِ»، لَمَّا تَكَلَّمَ في كُفْرِ تاركِ الصلاةِ؛ قالَ: «وفي الحقيقةِ: فَكُلُّ رَدٍّ لِخَبَرِ اللهِ أو أَمْرِهِ، فهو كُفْرٌ؛ دَقَّ أو جَلَّ، لكنْ قد يُعْفَى عمَّا[٣] خَفِيَتْ فيه طُرُقُ العِلْمِ، وكان أمرًا يسيرًا في الفُرُوعِ، بخلافِ ما ظَهَرَ أَمْرُهُ، وكان مِنْ دعائِمِ الدِّينِ مِنَ الأخبارِ والأوامِرِ».

وقالَ رَحِمَهُ اللهُ ـ في أثناءِ كلامٍ لَهُ في ذمِّ أصحابِ الكَلَامِ[٤] ـ:

«والرَّازيُّ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ في بابِ الحَيْرَةِ، لكنْ هو مُسْرِفٌ فيها، له نَهْمَةٌ في التشكيكِ، والشَّكُّ في الباطلِ خيرٌ مِنَ الثباتِ على اعتقادِهِ.

لكنْ قَلَّ أن يَثْبُتَ أَحَدٌ على باطلٍ مَحْضٍ، بل لا بُدَّ فيه مِنْ نَوْعٍ مِنَ الحَقِّ، وتُوجَدُ الرِّدَّةُ مِنْهُمْ كثيرًا كالنِّفاقِ.

وهذا إذا كانَ في المَقَالاتِ الخَفِيَّةِ؛ فقد يُقَالُ: «لَمْ تَقُمْ علَيْهِ الحُجَّةُ

---

(١) ساقط في (ع).
(٢) في (ع)، و(ط): «بعض ما».
(٣) علَّق في هامش (ع): لعله: «عما قد».
(٤) ينظر: «دَرْء التعارُض» (١/ ١١١، ٣١١).

الَّتي يَكفُرُ صاحبُهَا، لكن يَقَعُ ذلكَ في طوائفَ مِنْهُم في أمورٍ يَعْلَمُ العامَّةُ والخاصَّةُ، بلِ اليهودُ والنصارَى يَعْلَمُونَ أنَّ محمَّدًا ﷺ بُعِثَ بها، وكَفَّرَ مَنْ خَالَفَها؛ مِثلُ عِبادةِ اللهِ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لهُ، ونَهْيِهِ عن عِبادةِ غَيْرِهِ؛ فإنَّ هذا أَظهَرُ شَرَائعِ[1] الإسلامِ.

ومِثْلُ أَمْرِهِ بِالصَّلَواتِ الخَمْسِ، وتعظيمِ شَأْنِهَا، ومِثلُ مُعَاداةِ المُشْرِكينَ وأهلِ الكتابِ، ومِثْلُ تَحْرِيمِ الفَوَاحِشِ والرِّبا والمَيْسِرِ، ونحوِ ذلكَ...».

إلى أنْ قالَ: «وَصَنَّفَ الرَّازيُّ كِتَابَهُ في عِبَادةِ الأصنامِ والكَوَاكِبِ[2]، وأَقامَ الأدلَّةَ على حُسْنِهِ، ورَغَّبَ فِيهِ؛ وهذِه رِدَّةٌ عنِ الإسلامِ إجماعًا». انتَهى.

فَقولُهُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ: «بلِ اليهودُ والنَّصارَى يَعْلَمُونَ ذلك»: هو كما قالَ؛ فقَدْ سَمِعْنا عن[3] غيرِ واحدٍ مِنَ اليهودِ أنَّهم يَعِيبُونَ على المسلمِينَ ما يُفعَلُ عندَ هذه المَشَاهِدِ؛ يقولونَ: «إنْ كان نَبِيُّكُمْ أَمَرَكُمْ بهذا، فلَيْسَ بِنَبِيٍّ، وإنْ كان نَهاكُم عَنْهُ، فقدْ عَصَيْتُمُوهُ».

فيَا سُبْحَانَ اللهِ! ما أَعجَبَ هذا! اليهودُ يُنكِرُونَ هذه الأمورَ الشِّرْكِيَّةَ، ويقولونَ: «ما[4] يَأْتِي بها نَبِيٌّ!»، وكثيرٌ مِنْ علماءِ هذا الزمانِ[5] يُجَوِّزونَ ذلكَ، ويُورِدُونَ الشُّبَهَ البَاطِلَةَ عَلَيْهِ[6]، ويُنكِرُونَ على

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «شعائر».
(٢) «السِّرُّ المكتومْ، في دَعْوةِ الكواكبِ والنُّجُومْ، والسِّحْرِ والطلاسمِ والعَزائم». يُنظَر: «دَرْء تعارُض العقل والنقل» (١/ ١١١، ٣١١)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٨٠).
(٣) في (ط): «من».
(٤) في (ط): «لا».
(٥) في «الدُّرر السَّنية»: «هذه الأزمان».
(٦) علَّق في هامش الأصل على هذا ما نصُّه: كما قال بعضُهم ـ وأظنه أبا الخطَّاب ـ:
شُبَهٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

مَنْ أَنْكَرَ(١).

وَانْظُرْ قَوْلَ الشَّيْخِ: «لكنْ قد يُعْفَى عمَّا قدْ خَفِيَتْ فيه طُرُقُ العِلْمِ، وكانَ أَمْرًا يَسِيرًا في الفُرُوعِ».

وقولَهُ أيضًا: «وهذا إذا [كانَ](٢) في المَقَالاتِ الخَفِيَّةِ، فقَدْ يُقَالُ: لم تَقُمْ علَيْه الحُجَّةُ الَّتي يَكْفُرُ صاحبُها».

وقالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ ـ في الرسالةِ السَّنِيَّةِ، لمَّا ذَكَرَ حَديثَ الخوارجِ(٣) ـ:

«فإذا كانَ في زَمنِ رَسولِ اللهِ(٤) ﷺ وخُلفائِهِ مَنْ قد مَرَقَ مِنَ الدِّينِ مَعَ عبادتِهِ العظيمةِ، فَلْيُعْلَمْ أنَّ المُنْتَسِبَ إلى الإسلامِ في هذا الزمانِ قد يَمْرُقُ أيضًا، وذلك بأمورٍ، مِنْها: الغُلُوُّ الذي ذَمَّهُ اللهُ تعالى كالغُلُوِّ في بعضِ المشايخِ؛ مِثْلِ الشَّيْخِ(٥) عَدِيٍّ، بلِ الغُلُوِّ في عَلِيِّ بنِ أَبِي طالبٍ، بلِ الغُلُوِّ في المَسِيحِ.

فكُلُّ مَنْ غَلَا في نبيٍّ أو رَجُلٍ صَالِحٍ، وجَعَلَ فيه نَوْعًا منَ الإلٰهِيَّةِ؛ مِثْلُ أنْ يَدْعُوَهُ مِنْ دُونِ اللهِ بأنْ يَقولَ: «يا سَيِّدِي فُلانُ، أَغِثْنِي، أو: اجْبُرْني، أو: تَوَكَّلْتُ عَلَيْكَ، أو: أنا في حَسْبِكَ»؛ فكُلُّ هذا شِرْكٌ وضَلَالٌ، يُسْتَتَابُ صاحبُهُ؛ فإن تابَ، وإلَّا قُتِلَ.

فإنَّ اللهَ تعالى أَرْسَلَ الرُّسُلَ، وأنزلَ الكُتُبَ؛ لِيُعبَدَ وَحْدَهُ، ولا يُجْعَلَ معه إلٰهٌ آخَرُ.

والَّذينَ يَجْعَلُونَ معَ اللهِ آلهةً أُخرَى؛ مِثْلَ المَلائكةِ والمَسيحِ(٦)،

(١) في (ع)، و(ط): «أنكره».
(٢) الإضافة من هامش (ع)، وكتب بجواره كلمة: «صح».
(٣) ينظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١١/٤٩٩ ـ ٥٠٢).
(٤) في (ع)، و(ط): «النبي».
(٥) في (ع)، و(ط): «كالشيخ».
(٦) في (ع): «مثل المسيح والملائكة».

وعُزَيْرٍ والصالِحِينَ، أو قُبُورِهِم، لَمْ يَكونُوا يَعتقِدُونَ أنَّها تَخْلُقُ وتَرْزُقُ، وإنَّما كانوا يَدعُونَهُم يقولونَ: «هؤلاءِ شفعاؤُنا عندَ الله».

فَبَعَثَ اللهُ الرُّسُلَ؛ تَنْهَى أن يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ دونِهِ؛ لا دُعَاءَ عِبَادَةٍ، ولا دُعَاءَ استِعَانةٍ»(١).

وقالَ أيضًا رَحِمَهُ اللهُ ـ وقد سُئِلَ عن رَجُلَيْنِ تَنازَعا، فقالَ أحدُهُما: «لا بُدَّ لنا مِنْ واسطةٍ بَيْنَنَا وبَيْنَ اللهِ؛ فإنا لا نَقْدِرُ أن نَصِلَ إِلَيْهِ إلَّا بذلكَ» ـ فأجابَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ بقولِهِ:

«إنْ أَرادَ [بذلكَ](٢) أنه لا بُدَّ لنا مِنْ واسطةٍ تُبَلِّغُنَا أَمْرَ اللهِ، فهذا حَقٌّ؛ فإنَّ الخَلْقَ لا يَعْلَمُونَ ما يُحِبُّهُ اللهُ ويَرْضَاهُ، وما يَأْمُرُ(٣) بِهِ ويَنْهَى عنه(٤)، إلا بواسِطَةِ الرُّسُلِ الذينَ أَرْسَلَهُمُ اللهُ إلى عبادِهِ؛ وهذا ممَّا(٥) أَجْمَعَ عَلَيْه أهلُ المِلَلِ مِنَ المُسلِمِينَ واليَهودِ والنَّصارَى، فإنَّهم يُثبِتُونَ الوَسَائِطَ بينَ اللهِ وبينَ عبادِهِ، وهمُ الرُّسُلُ الذين بَلَّغُوا عن اللهِ أوامِرَهُ ونواهِيَهُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، ومَنْ أَنْكَرَ هذه الوسائطَ، فهو كافرٌ بإجماعِ أهلِ المِلَلِ.

وإنْ أَرادَ(٦) بالواسطةِ: أنه لا بُدَّ مِنْ واسِطَةٍ يَتَّخِذُهَا العِبَادُ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ اللهِ؛ في جَلْبِ المنافعِ، ودَفْعِ المَضَارِّ؛ مِثْلُ أنْ يَكُونُوا واسِطَةً في رَزْقِ العبادِ ونَصْرِهِم وهُدَاهُم؛ يَسْأَلُونَهُ(٧) بذلكَ(٨)، ويَرْجِعُونَ إليهِ فيهِ ـ:

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «استغاثة». (٢) ساقط من (ط).
(٣) في (ط): «ويأمر».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «وما يأمرهم به وينهاهم عنه».
(٥) في (ط): «ما». (٦) في (ط): «أرادوا».
(٧) في (ط): «يسألون»، وفي «الدرر»: «يسألونهم».
(٨) في (ع)، و(ط): «ذلك».

فهذا مِنْ أعظمِ الشِّرْكِ الذي كَفَّرَ اللهُ بِه المُشْرِكِينَ؛ حيثُ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ[(١)] أولياءَ وشُفَعَاءَ؛ يَجْتَلِبُون بِهِمُ المنافِعَ، ويَدْفَعُونَ[(٢)] بِهِمُ المَضَارَّ...».

إلى أنْ قالَ: «فمَنْ جَعَلَ الأنبياءَ والملائكةَ وسائطَ؛ يَدْعُوهُمْ ويَتَوَكَّلُ علَيْهِمْ، ويَسْأَلُهُمْ جَلْبَ المنافعِ ودَفْعَ المَضَارِّ؛ مِثْلُ أنْ يَسْأَلَهُمْ غُفْرانَ الذنوبْ، وهدايةَ القُلوبْ، وتفريجَ الكُرُباتْ[(٣)]، وسَدَّ الفاقاتْ ـ: فهو كافرٌ بإجماعِ المسلِمِينَ...».

إلى أنْ قالَ: «فمَنْ أَثْبَتَ وسائطَ بَيْنَ اللهِ وبينَ خَلْقِهِ؛ كالحُجَّابِ الَّذين بَيْنَ المَلِكِ وبَيْنَ رَعِيَّتِهِ، بِحَيْثُ يَكُونُونَ هُم يَرْفَعُونَ إلى اللهِ حوائِجَ خَلْقِهِ، وأنَّ اللهَ إنَّما يَهْدِي عِبَادَهُ ويَنْصُرُهُمْ ويَرْزُقُهُمْ بتَوَسُّطِهِم، بمعنى أنَّ الخَلْقَ يَسْأَلُونَهُمْ وهم يَسْأَلُونَ اللهَ؛ كما أنَّ الوَسَائطَ عندَ المُلُوكِ يَسْأَلُونَ المُلُوكَ حَوائِجَ الناسِ؛ لِقُرْبِهِمْ مِنْهُم، وأنَّ الناسَ يَسْأَلُونَهُمْ أَدَبًا مِنْهُم أن يُباشِرُوا سُؤَالَ المَلِكِ[(٤)]، أو لأَنَّ طَلَبَهُمْ مِنَ الوسائلِ[(٥)] أنفعُ لهم مِن طَلَبِهِم مِنَ المَلِكِ[(٦)]؛ لكونِهِم أَقْرَبَ إلى المَلِكِ مِنَ الطَّالِبِ؛ فمَنْ أثبتَ وسائطَهُم على هذا الوَجْهِ، فهو كافرٌ مُشرِكٌ، يَجِبُ أنْ يُستَتَابَ؛ فإنْ تابَ، وإلَّا قُتِلَ.

وهؤلاءِ مُشَبِّهُونَ؛ شَبَّهُوا الخَالِقَ بالمَخْلُوقِ، وجَعَلُوا للهِ أندادًا، وفي القُرآنِ مِنَ الردِّ على هؤلاءِ ما لا تَتَّسِعُ له هذِه الفتوَى.

فإنَّ هذا دِينُ المُشْرِكِينَ عُبَّادِ[(٧)] الأَوْثَانِ؛ كانُوا يَقُولُونَ: إنَّها

(١) في (ع): «من دونه».
(٢) في (ع): «ويستدفعون».
(٣) في (ع): «الكروب».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «الملوك».
(٥) (ع): «الوسائط».
(٦) في «الدُّرر السَّنية»: «الملوك».
(٧) في «الدُّرر السَّنية»: «عبدة».

تماثيلُ الأنبياءِ والصالحينِ، وَإِنَّها وَسَائِلُ يَتَقَرَّبُونَ بها إلى اللهِ، وهو مِنَ الشِّرْكِ الذي أَنْكَرَهُ اللهُ على النصارَى؛ حيثُ قالَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ الآيةَ [التوبة: ٣١]». انتهى.

فقَدْ جَزَمَ - رَحِمَهُ اللهُ تعالى - في مواضِعَ كثيرةٍ بِكُفْرِ مَنْ فَعَلَ ما ذَكَرَهُ مِنْ أنواعِ الشِّرْكِ، [وحَكَى إجماعَ المسلمِينَ على ذلكَ][1]، ولَمْ يَسْتَثْنِ الجاهِلَ ونَحْوَهُ، وقالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨].

وقالَ تعالى عن المسيحِ عليه السلام، إنه قالَ: [﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

فمَن خَصَّ ذلكَ الوعيدَ][2] بالمُعَانِدِ فقطْ، وأَخْرَجَ الجاهِلَ والمُتَأَوِّلَ والمُقَلِّدَ -: فقد شَاقَّ اللهَ ورسولَهُ، وخَرَجَ عن سبيلِ المؤمنينَ.

والفُقَهَاءُ يُصَدِّرونَ بابَ حُكْمِ المُرْتَدِّ بمَنْ أَشْرَكَ باللهِ، ولَمْ يُقَيِّدُوا ذلكَ بالمُعَانِدِ؛ وهذا أمرٌ واضِحٌ، وللهِ الحمدُ.

وقد قالَ[3] اللهُ تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقالَ الشَّيْخُ أيضًا: «وهذهِ الأمورُ المُبتَدَعَةُ عندَ القبورِ أنواعٌ، أَبعدُها عن الشَّرْعِ: أن يَسْأَلَ المَيِّتَ حاجةً[4]؛ كما يَفْعَلُهُ كثيرٌ مِنَ الناسِ.

---

(١) ما بينهما معلق في هامش (ع)، وبجواره كلمة: «صح».
(٢) ما بَينهما مُعلَّق في هامش الأصل، وبجواره كلمة: «صح».
(٣) في (ط): «وقال».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «حاجته».

وهؤلاءِ مِنْ جنسِ عُبَّادِ الأصنامِ؛ ولهذا [قد][١] يَتَمَثَّلُ لهمُ الشَّيْطانُ في صُورَةِ المَيِّتِ والغائبِ؛ كما يَتمثلُ لِعُبَّادِ الأصنامِ».

ومِنْ تقريرِهِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ في هذا الأصلِ: ما ذَكرَهُ في «اقتضاءِ الصراطِ المستقيم»؛ حيثُ قالَ: «إنَّ الدُّعاءَ المتضَمِّنَ شِرْكًا؛ كدُعَاءِ غَيْرِهِ[٢] أنْ يَفْعَلَ، أو دُعَائِهِ أنْ يَدْعُوَ، ونَحْوِ ذلك ـ: لا يُحصِّلُ[٣] غَرَضَ صاحبِه، ولا يُورِثُ حُصُولُ الغَرَضِ شُبْهَةً إلَّا في الأُمورِ الحقيرةِ، وأمَّا الأُمورُ العظيمةُ؛ كإنزالِ الغَيْثِ عندَ القُحُوطِ[٤]، وكَشْفِ العَذابِ النازلِ؛ فلا يَنفعُ فيهِ هذا الشِّرْكُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠ ـ ٤١]، وقالَ تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقالَ تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ...﴾ الآياتِ [النمل: ٦٢].

فكَوْنُ هذه المطالبِ العظيمةِ لا يَستَجِيبُ فيها إلا هو سبحانَهُ ـ: دلَّ على توحيدِهِ، وقَطْعِ شُبْهَةِ مَنْ أَشْرَكَ بِهِ، وعُلِمَ بذلكَ أنَّ ما دُونَ هذا أيضًا مِنَ الإجاباتِ، إنَّما فِعْلُهَا له هو سبحانَهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ له، وإنْ كانتْ تَجْري بأسبابٍ مُحَرَّمَةٍ أو مباحةٍ؛ كما أنَّ خَلْقَهُ السَّمٰواتِ والأرضَ والسَّحَابَ والرِّيَاحَ وغيرَ ذلكَ منَ الأجسامِ العظيمةِ ـ: دَالٌّ على وَحدانيَّتِهِ،

(١) ساقط من (ط).
(٢) في (ع)، و(ط): «غير الله».
(٣) في (ط): «ليحصل».
(٤) في (ع)، و(ط): «القحط».

وأنه خالقُ كُلِّ شَيْءٍ، وأنَّ ما دُونَ هذا بأنْ يَكُونَ خَلْقًا له أَوْلَى؛ إذْ هو مُنفعِلٌ عن مَخْلُوقاتِه العظيمةِ، فخَالِقُ السَّبَبِ التامِّ خالقٌ للمُسَبَّبِ لا مَحَالَةَ.

وجماعُ ذلك بأنَّ[1] الشِّرْكَ نوعانِ:

* **شِرْكٌ في ربوبيتِهِ**: بأن يَجْعَلَ مع غيرِهِ[2] تدبيرًا[3] ما؛ كما قالَ تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢].

فَبيَّنَ[4] أنهم لا يَمْلِكُونَ مثقالَ ذَرَّةٍ استقلالًا، ولا يَشْرَكُونَهُ في شَيْءٍ مِنْ ذلكَ، ولا يُعِينُونَهُ على مُلْكِهِ، [فمَنْ لَمْ][5] يَكنْ مالكًا ولا شريكًا ولا عَوْنًا[6]، فقدِ انقَطَعَتْ علاقتُهُ.

* **وشِرْكٌ في الأُلُوهِيَّةِ**: بأنْ يُدْعَى غَيْرُهُ دُعَاءَ عِبَادةٍ، أو دُعَاءَ مسألةٍ؛ كما قالَ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فكما أنَّ إثباتَ المخلوقاتِ أسبابًا لا يَقْدَحُ في توحيدِ الربوبيةِ، ولا يَمْنَعُ أنْ يَكُونَ اللهُ خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ، ولا يُوجِبُ أنْ يُدْعَى المَخْلوقُ دُعَاءَ عِبَادةٍ أو دُعَاءَ اسْتِعانةٍ.

كذلكَ إثباتُ بَعْضِ الأفعالِ المُحَرَّمَةِ؛ مِنْ شِرْكٍ أو غَيْرِهِ، أسبابًا، لا يَقْدَحُ في توحيدِ الإلهيَّةِ، ولا يَمْنَعُ[7] أنْ يَكُونَ اللهُ هو الذي يَستَحِقُّ الدِّينَ الخالصَ، ولا يُوجِبُ أنْ تُستَعْمَلَ الكَلِماتُ والأفعالُ الَّتي فيها

---

(١) في (ع)، و(ط): «أن».
(٢) في (ع)، و(ط): «لغيره معه».
(٣) في الأصل: «تدبيرًا».
(٤) في (ع)، و(ط): «فتبيَّن».
(٥) الأصل: «فلم».
(٦) في «الدُّرر السَّنية»: «عوينا».
(٧) كذا في (ع)، و(ط)، وفي باقي النسخ: «الألوهية، ولا تمنع».

شِرْكٌ إذا كانَ اللهُ يَسْخَطُ ذلكَ[١]، ويُعاقِبُ العبدَ علَيْهِ، وتكونُ مَضَرَّةُ ذلكَ على العَبْدِ أكثرَ مِنْ منفعتِهِ؛ إذْ قد جَعَلَ الخَيْرَ كُلَّهُ في أنَّا لا نَعْبُدُ إلَّا إيَّاهُ، ولا نَسْتَعِينُ إلَّا إياهُ[٢].

وعامَّةُ آياتِ القرآنِ تُثْبِتُ هذا الأَصْلَ؛ حتَّى إنَّهُ سبحانَهُ قَطَعَ أَثَرَ الشفاعةِ بدونِ إذنِهِ».

فَذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ آياتٍ كثيرةً في هذا المعنَى، ثمَّ قالَ: «والقرآنُ عامَّتُهُ إنَّما هوَ في تقريرِ هذا الأصلِ العظيمِ؛ الذي هو أَصْلُ الأصولِ».

وقالَ رَحِمَهُ اللهُ ـ في مَوضعٍ آخرَ ـ: «ونحنُ نَعْلَمُ ـ بالضرورةِ ـ أنَّ النبيَّ ﷺ لَمْ يَشْرَعْ لِأُمَّتِهِ أنْ يَدْعُوا[٣] أحدًا مِنَ الأحياءِ والأمواتِ ـ لا الأنبياءِ، ولا غيرِهم، لا بِلَفْظِ الاستغاثةِ في حالِ الشِّدَّةِ ولا بلفظِ الاستعانةِ، ولا بغيرِهِما ـ كما لَمْ يَشْرَعِ اللهُ السُّجُودَ لِمَيِّتٍ، ولا إلى مَيِّتٍ، ونحوَ ذلك.

بلْ نَعْلَمُ أنَّه نَهَى عن ذلكَ كُلِّهِ، وأنه مِنَ الشِّرْكِ الذي حَرَّمَهُ اللهُ ورسولُهُ، لكنْ لِغَلَبَةِ الجَهْلِ وقِلَّةِ العِلْمِ بآثارِ الرسالةِ في كثيرٍ من المُتأخِّرِينَ ـ: لَمْ يُمكِنْ تَكْفِيرُهُمْ حتَّى يُبَيَّنَ لهم ما جَاءَ بِهِ الرسولُ».

قالَ: «ولهذا ما بَيَّنْتُ هذه المَسألَةَ [قطُّ][٤] لِمَنْ يَعْرِفُ أصلَ [دينِ][٥] الإسلامِ إلا تَفَطَّنَ لها، وقالَ: «هذا أصلُ دِينِ الإسلامِ».

وكانَ بعضُ أكابرِ الشُّيُوخِ العارفينَ مِنْ أصحابِنا يقولُ: «هذا أعظمُ ما بَيَّنْتَهُ لنا؛ لِعِلْمِهِ بأنَّ هذا أصلُ الدِّينِ». انتَهى.

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «يسخطه».
(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «إلا به».
(٣) في (ط): «تدعوا».
(٤) ساقط من (ط).
(٥) ساقط من (ط).

فقولُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمْ يُمْكِنْ تَكْفِيرُهُمْ حتَّى يُبَيَّنَ لهم ما جاءَ بِهِ الرسولُ»، [لم يَقُلْ: حتَّى يَتَبَيَّنَ لهم ما جاءَ بِهِ الرسولُ](١)(٢)؛ **أي**: لم يُمْكِنْ تكفيرُهم بأشخاصِهِم وأعيانِهم؛ بأن يُقالَ: «فُلانٌ كَافِرٌ»، ونحوُهُ؛ بل يُقالُ: «هذا كُفْرٌ، ومَنْ فَعَلَهُ كَفَرَ»(٣)؛ [كما](٤) أطلقَ رَحِمَهُ اللَّهُ الكُفْرَ على فاعلِ هذه الأُمورِ ونَحْوِها في مواضِعَ لا تُحْصَى، وحَكَى إجماعَ المسلمِينَ على كُفرِ فاعِلِ هذِه الأمورِ الشِّرْكيَّةِ.

وصَرَّحَ بذلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضِعَ؛ كما قالَ في أثناءِ جوابٍ له في الطائفةِ القَلَنْدَرِيَّةِ؛ قالَ ـ بعدَ كلامٍ كثيرٍ ـ:

«**وأَصْلُ ذلكَ**: أنَّ المَقالةَ الَّتي هي كُفْرٌ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ، يُقالُ: هِيَ كُفْرٌ مُطْلَقًا(٥)؛ كما دَلَّ على ذلكَ الدَّليلُ الشَّرْعِيُّ؛ فإنَّ الإيمانَ والكُفْرَ مِنَ الأحكامِ المُتَلَقَّاةِ عنِ اللهِ ورَسُولِهِ، ليس ذلكَ مِمَّا يَحْكُمُ الناسُ فيه بظُنُونِهِم.

ولا يَجِبُ أن يُحْكَمَ في كُلِّ شَخْصٍ قالَ ذلك: بأنَّه كافرٌ؛ حتَّى يَثْبُتَ(٦) في حقِّهِ شروطُ التكفيرِ، وتَنتفِيَ موانِعُهُ؛ مِثلُ مَنْ قالَ: إنَّ الزِّنَى أوِ الخَمْرَ حَلَالٌ؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بالإسلامِ، أو نُشُوئِهِ ببادِيَةٍ بعيدةٍ».

---

(١) ساقطة من (ط)، بسبب انتقال النظر.
(٢) (ع): «ما جاءَ به الرسولُ، ومرادُه بقوله: لم يَكُنْ يُكفِّرهم حتى يتبيَّن لهم ما جاءَ به الرسول ﷺ...»، وبجواره كلمة: «صح».
(٣) في «الدُّرر السَّنية»: «كافر»؛ ولعلها الأظهر.
(٤) ساقطة من (ط).
(٥) (ط): «مطلق»، وفي «مجموع الفتاوى»: «قولًا يطلق».
(٦) (ط): «تثبت».

وقالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، في موضعٍ آخَرَ؛ في أثناءِ كلامٍ له على هذِه المَسْأَلَةِ ـ: «وحقيقةُ الأمرِ في ذلِكَ: أنَّ القَوْلَ يَكُونُ كُفْرًا، فيُطْلَقُ القولُ بتكفيرِ صاحبِه، فيُقالُ[1]: مَنْ قالَ كذا، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لكنَّ الشَّخْصَ المُعَيَّنَ الذي قالَهُ لا يُحْكَمُ بكُفْرِهِ حتَّى تَقُومَ علَيْهِ الحُجَّةُ الَّتي يَكْفُرُ تَارِكُها.

فهذا كما في نُصُوصِ الوَعيدِ؛ فإنَّ اللهَ يَقولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ﴾ الآيةَ [النساء: ١٠].

فهذا ونحوُهُ مِنْ نصوصِ الوعيدِ حَقٌّ، لكنَّ الشخصَ المُعَيَّنَ لا يُشْهَدُ علَيْهِ بالوعيدِ، فلا نَشْهَدُ[2] لمعيَّنٍ مِنْ أهلِ القبلةِ بالنارِ؛ لجوازِ أَلَّا يَلْحَقَهُ الوعيدُ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، أو بثبوتِ[3] مانعٍ؛ فقد لا يكونُ بَلَغَهُ التحريمُ، وقد يَتوبُ مِنْ فِعْلِهِ[4] المُحرَّمِ، وقد يكونُ له حَسَنَاتٌ عظيمةٌ تَمْحُو عقوبةَ ذلكَ المُحَرَّمِ، وقد يُبتلَى بِمَصَائِبَ تُكَفِّرُ عنه».

وقالَ ابنُ القَيِّمِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ في «شَرْحِ المنازلِ»:

«ومِنْ أنواعِهِ ـ أيِ: الشِّرْكِ ـ طَلَبُ الحوائجِ مِنَ المَوْتَى، والاستغاثةُ بهم، والتوجُّهُ إليهم؛ وهذا هو أَصْلُ شِرْكِ العَالَمِ؛ فإنَّ المَيِّتَ قدِ انقَطَعَ عَمَلُهُ، وهو لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا ولا ضَرًّا، فضلًا لِمَنِ[5] استغاثَ به، وسَأَلَهُ[6] أن يَشْفَعَ له».

وقالَ ـ في أثناءِ كلامٍ له ـ: «فما أَسْرَعَ أَهْلَ الشِّرْكِ إلى اتِّخاذِ الأَوْثانِ من دونِ اللهِ؛ ولو كانَتْ ما كانَتْ!

---

(١) في (ع)، و(ط): «ويقال».
(٢) في (ع)، و(ط): «يشهد».
(٣) في (ع)، و(ط): «شرط أو ثبوت».
(٤) في (ع)، و(ط): «فعل».
(٥) في (ط): «فضلًا عن أن يملكه لمن».
(٦) في (ع)، و(ط): «أو سأله».

ويَقُولُونَ: إنَّ هذا الحَجَرَ، [وهذِه الشَّجَرةَ][1]، وهذِه العَيْنَ، تَقْبَلُ النَّذْرَ؛ أي: تَقْبَلُ العبادةَ مِنْ دُونِ اللهِ تعالى؛ فإنَّ النَّذْرَ عِبَادةٌ وقُرْبَةٌ يَتقرَّبُ بها الناذرُ إلى المنذورِ لَهُ».

وقالَ ـ في «الهَدْيِ»[2]، في فوائدِ غَزْوةِ الطائفِ ـ:

«ومِنْها: أنَّه لا يَجُوزُ إبقاءُ مواضِعِ الشِّرْكِ والطَّوَاغِيتِ بعدَ القُدْرةِ على هَدْمِها وإبطالِها يومًا واحدًا؛ فإنَّها شعائرُ الكُفْرِ والشِّرْكِ، وهيَ مِنْ أعْظَمِ[3] المُنْكَرَاتِ، فلا يَجُوزُ الإقرارُ علَيْها بعدَ القُدْرةِ الْبَتَّةَ، وهكذا حُكْمُ المَشَاهدِ الَّتي بُنِيَتْ على القبورِ الَّتي اتُّخِذَتْ أوثانًا وطواغِيتَ تُعبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، والأحجارِ الَّتي تُقْصَدُ بالتعظيمِ والتبرُّكِ والنَّذْرِ والتقبيلِ.

فلا يَجُوزُ إبقاءُ شَيْءٍ مِنْها على وَجْهِ الأَرْضِ مع القُدْرةِ على إزَالَتِها، وكثيرٌ مِنْها بمنزلةِ اللَّاتِ والعُزَّى، ومَنَاةَ الثالثةِ الأخرى، بل أعظَمُ شِرْكًا عِندَها وبِها، واللهُ المستعانُ.

ولم يَكنْ أحدٌ مِنْ أربابِ هذه الطواغيتِ يَعْتقِدُ أنَّها تَخْلُقُ وتَرزُقُ، وتُحيِي وتُمِيتُ، وإنَّما كانوا يَفْعَلُونَ عندَها وبِها ما يَفْعَلُهُ إخوانُهُمْ مِنَ المشركِينَ اليومَ عندَ طَواغيتِهم، فاتَّبَعَ هؤلاءِ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ، وسَلَكُوا سَبِيلَهُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، وأَخذُوا مَأْخَذَهُمْ شِبْرًا بشِبْرٍ، وذراعًا بذراعٍ.

وغَلَبَ الشِّرْكُ على أكثرِ النفوسِ؛ لِظُهُورِ الجَهْلِ وخَفَاءِ العِلْمِ؛ فصارَ المعروفُ مُنكرًا، والمنكرُ معروفًا، والسُّنَّةُ بدعةً، والبدعةُ سُنَّةً، ونَشَأَ في ذلكَ الصغيرْ، وهَرِمَ عَلَيْهِ الكَبِيرْ، وطُمِسَتِ الأعلامْ، واشْتَدَّتْ

---

(١) ساقط من (ط).

(٢) ساقط من (ع). وانظر: «زاد المعاد، في هدي خير العباد» (٣/ ٤٤٣).

(٣) في «الهدي»: «وهي أعظم».

غُرْبةُ الإسلامْ، وقلَّ العُلَماءُ، وغَلَبَتِ[١] السُّفَهاءُ، وتَفاقَمَ الأَمْرُ واشْتَدَّ البَاسْ، وظَهَرَ الفَسَادُ في البرِّ والبَحْرِ بما كَسَبَتْ أيدِي الناسْ.

ولكنْ لا تَزَالُ طائِفةٌ مِنَ العِصَابةِ المُحَمَّديَّةِ بالحَقِّ قائِمِينْ، ولأهلِ الشِّرْكِ والبِدَعِ مُجاهِدِينْ، إلى أنْ يَرِثَ اللهُ الأَرْضَ ومَنْ علَيْهَا وهو خيرُ الوارثينْ». انتهى.

والأمْرُ كما قالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ أنَّ سَبَبَ حدوثِ الشِّرْكِ [وظهورِهِ: ظُهُورُ][٢] الجَهْلِ، وخفاءُ العِلْمِ، وقِلَّةُ العُلَماء، وغلَبَةُ السفهاءِ.

فَيَسْتَبِينُ[٣] لطالبِ الحَقِّ: أنَّ مَنْ جادَلَ عَنِ المشركِينَ، وسَهَّلَ علَيْهِمْ ما ارتكَبُوهُ مِنَ الشِّرْكِ، واحتَجَّ لهم بالحُجَجِ الباطلةِ؛ أنَّه فاقدٌ أَصْلَ العلمِ وفَرائضَهُ، فَيَستحِقُّ أن يُوصَفَ بالجَهْلِ، وإنْ كان له اشتغالٌ بأنواعِ مِن العلومِ القَليلِ نَفْعُها.

ففي هذا مِصْداقُ قولِ النبيِّ ﷺ: **(لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ)**[٤].

وما أَحْسَنَ ما قالَ ابنُ المُبارَكِ:

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا المُلُوكُ ... وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا

ويُرْوَى: أنَّ هَلَاكَ مَنْ[٥] قَبْلَنا كان على يَدِ[٦] قُرَّائِهِمْ وفُقَهَائِهِمْ؛ فإنَّا للهِ وإنَّا إليْهِ رَاجِعُونَ!

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «وغلب». (٢) ساقط من (ط).
(٣) في (ع): «فتبين»، وفي (ط): «فيتبين».
(٤) أخرجَه البُخاريُّ (٧٣٢٠)، ومسلمٌ (٢٦٦٩)؛ من حديثِ أبي سَعيدٍ الخُدريِّ ﷺ.
(٥) في (ط): «من كان». (٦) في (ع): «يدي»، وفي (ط): «أيدي».

وقالَ ابنُ القَيِّمِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى ـ: «ومَنْ ذَبَحَ للشَّيْطانِ، ودَعَاهُ، واستَعَاذَ[١] بِه، وتَقرَّبَ إليهِ بما يُحِبُّ[٢] ـ: فقد عَبَدَهُ، وإنْ لم يُسَمِّ ذلكَ عبادةً، ويُسَمِّيهِ استخدامًا، وصَدَقَ! هو استخدامٌ مِنَ الشيطانِ [لَهُ][٣]».

وقالَ:

وَالشِّرْكَ فَاحْذَرْهُ فَشِرْكٌ ظَاهِرٌ ... ذَا القِسْمُ لَيْسَ بِقَابِلِ الغُفْرَانِ
وَهُوَ اتِّخَاذُ النِّدِّ لِلرَّحْمَنِ أَيْـ ... ـيًا كَانَ مِنْ شَجَرٍ[٤] وَمِنْ إِنْسَانِ
يَدْعُوهُ أَوْ يَرْجُوهُ ثُمَّ يَخَافُهُ ... وَيُحِبُّهُ كَمَحَبَّةِ الدَّيَّانِ
وَاللهِ مَا سَاوَوْهُمُ بِاللهِ فِي ... خَلْقٍ وَلَا رَزْقٍ وَلَا إِحْسَانِ
لَكِنَّهُمْ[٥] سَاوَوْهُمُ بِاللهِ فِي ... حُبٍّ وَتَعْظِيمٍ وَفِي إِيمَانِ[٦]
جَعَلُوا مَحَبَّتَهُمْ مَعَ الرَّحْمَنِ مَا ... جَعَلُوا المَحَبَّةَ قَطُّ لِلرَّحْمَنِ

وقالَ شَيْخُ الإسلامِ: «وأمَّا ما نَذَرَهُ لِغَيْرِ اللهِ؛ كالنَّذْرِ للأصنامِ والشَّمْسِ والقَمَرِ والقُبُورِ، ونَحْوِ ذلكَ، فهو بِمَنْزِلةِ أنْ يَحْلِفَ بغيرِ اللهِ مِنَ المخلوقاتِ.

والحَالِفُ بالمَخْلُوقاتِ لا وفاءَ عَلَيْهِ ولا كَفَّارةَ، وكذلكَ الناذرُ للمخلوقِ ليس عَلَيْهِ وَفاءٌ ولا كَفَّارةٌ؛ لأنَّ كِلَيْهِما شِرْكٌ، والشِّرْكُ ليس له حُرْمةٌ، بَلْ عَلَيْهِ أنْ يَسْتغفِرَ اللهَ مِنْ هذا الاعتقادِ، ويَقُولَ ما قالَ النبيُّ ﷺ: (مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)[٧]». انتهى.

---

(١) في «الدُّرر السَّنية»: «واستغاث»؛ وهو أظهر. (٢) في (ط): «يجب».
(٣) ساقط من (ط). (٤) في (ط)، و«الكافية»: «حجر».
(٥) في الأصل، و(ع): «لكن»، وهو تحريف.
(٦) في «الكافية» بين هذا البيت والذي قبْلَه قوله:
فَاللهُ عِنْدَهُمُ هُوَ الخَلَّاقُ وَالرْ ... رَزَّاقُ مُولِي الفَضْلِ وَالإِحْسَانِ
(٧) أخرجَه البُخاريُّ (٤٨٦٠)، ومسلمٌ (١٦٤٧)، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

قولُهُ: «فهو بمنزلةِ أنْ يَحْلِفَ بغَيْرِ اللهِ»؛ أيْ: في عَدَمِ الانعقادِ؛ لأنَّ[١] [حقيقتَهُ كحَقيقتِهِ؛ لأنَّ][٢] النَّذْرَ عبادةٌ، بخلافِ الحَلِفِ.

وقالَ أيضًا ـ على قولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣] ـ:

«ظاهِرُهُ: أنه ما ذُبِحَ لغيرِ اللهِ؛ مِثلَ أنْ يَقُولَ: هذه ذبيحةٌ لِكَذا؛ وإذا كان هذا[٣] المقصودَ، فَسَوَاءٌ لَفَظَ بِهِ أو لمْ يَلْفِظْ به.

وتحريمُ هذا أَظْهَرُ مِنْ تحريمِ ما ذُبِحَ لِلَّحْمِ، وقِيلَ فيه: باسمِ المسيحِ ونحوِهِ؛ لأن ما ذَبَحْنَاهُ متقرِّبِينَ [بِهِ][٤] إلى اللهِ، كان أَزْكَى وأعظَمَ مما ذَبَحْنَاهُ لِلَّحْمِ، وقُلنا فيه: باسمِ الله؛ فإنَّ عبادةَ اللهِ؛ بالصلاةِ له، والنُّسُكِ، أعظَمُ مِنَ الاستعانةِ باسمِهِ في فَواتحِ الأمورِ.

فإذا حَرُمَ ما قِيلَ فيهِ: باسم المسيحِ أو الزُّهَرةِ؛ فَلَأَنْ يَحْرُمَ ما قِيلَ فيهِ: لِأَجْلِ المَسِيحِ أوِ الزُّهَرةِ، أو[٥] قُصِدَ بِهِ ذلكَ ـ: أَوْلى؛ فإنَّ العِبادةَ لغيرِ اللهِ أعظَمُ كُفرًا مِنَ الِاستعانةِ بغيرِ اللهِ.

فعَلَى هذا: فلو ذَبَحَ لغَيْرِ اللهِ مُتَقَرِّبًا إليهِ، لَحَرُمَ، وإنْ قالَ فيهِ: باسمِ اللهِ؛ كما[٦] يَفْعَلُهُ طائفةٌ مِنْ منافقِي هذه الأُمَّةِ؛ الذين يَتَقَرَّبُونَ إلى الكَوَاكِبِ بالذَّبْحِ والبُخُورِ[٧]، ونحوِ ذلكَ.

وإنْ[٨] كانَ هؤلاءِ مُرتَدِّينَ، لا تُباحُ ذَبِيحَتُهُمْ بحَالٍ، لكنْ يَجتمعُ في

---

(١) في (ع): «لا أن»، وفي (ط): «ولأن».
(٢) ساقط من (ط)، وفي (ع): «حقيقته كحقيقة».
(٣) في (ط): «هذا هو».
(٤) ساقط من (ط).
(٥) في (ط): «و».
(٦) في (ع)، و(ط): «كما قد».
(٧) في (ط): «النذور». وعلق في هامش (ع)، وكتب عليه حرف: «خ»؛ إشارة إلى ما في النسخة الأخرى، وفي «الدرر السَّنية»: «النحر».
(٨) في (ط): «إن».

الذَّبيحةِ مانعانِ، ومِنْ هذا البابِ ما يَفْعَلُهُ الجاهِلُونَ بِمَكَّةَ مِنَ الذَّبْحِ للجِنّ».

وقالَ: «ولهذا كانَ عُبَّادُ الشَّيَاطِينِ[١] والأَصْنامِ يَذْبَحُونَ لها الذَّبائِحَ، فالذَّبْحُ للمَعْبودِ غايةُ[٢] الذُّلِّ والخُضُوعِ؛ ولهذا لَمْ يَجُزِ الذَّبْحُ لغيرِ اللهِ».

وقالَ ـ في موضعٍ آخرَ ـ: «والمُسْلِمُ إذا ذَبَحَ لغيرِ اللهِ، أو ذَبَحَ بغيرِ اسمِهِ ـ: لم تُبَحْ ذبيحتُه، وإنْ كان يَكْفُرُ بذلكَ...».

إلى أنْ[٣] قالَ: «ولأنَّ الذَّبْحَ لِغَيْرِ اللهِ وباسمِ غيرِهِ قَدْ عُلِمَ أنَّه لَيْسَ مِنْ دِينِ الإسلامِ؛ بل هو مِنَ الشِّرْكِ الذي أَحْدَثُوه».

قالَ: «وقَوْلُ الشَّيْخِ: انْذِرُوا لي لتُقْضَى حَاجَتُكُمْ، واستَعِينُوا بِي، إنْ[٤] أَصَرَّ ولم يتُبْ، قُتِلَ».

وقالَ أبو محمَّدٍ البَرْبَهارِيُّ، شيخُ الحَنابلةِ في وقتِهِ[٥] ـ في عقيدتِهِ[٦] ـ:

---

(١) في (ع)، و(ط): «الشيطان».
(٢) في (ط): «غايته».
(٣) في (ط): «أنه».
(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «إذا».
(٥) هو: أبو مُحمَّد الحسن بن عليِّ بن خلَف، شيخ الحَنابلة، القدوة، الإمام، أبو محمد، البَرْبَهاريُّ ـ بفَتح الباءين، وبينهما راء ساكنة؛ نسبةً إلى بَرْبَهار، وهي الأدويةُ التي تُجلَبُ من الهند ـ الفقيه، كان قوَّالًا بالحق، داعيةً إلى الأثر، لا يخاف في الله لومةَ لائم، صحِبَ المَرُّوذيَّ، وصَحِبَ سهلَ بنَ عبدِ اللهِ التُّسْتَريَّ، ومِنْ لطيفِ عباراتِه قولُه: احْذَرْ صِغَارَ المُحدَثاتِ مِنَ الأمور؛ فإنَّ صغارَ البِدَعِ تَعُود كبارًا؛ فالكلامُ في الربِّ ﷻ مُحْدَثٌ وبِدْعةٌ وضلالة؛ فلا نَتكلَّم فيه إلا بما وصَفَ به نفسه، ولا نقول في صفاته: لِمَ؟ ولا كيف؟ والقرآنُ كلامُ الله وتنزيلُهُ ونوره، ليس مخلوقًا، والمِراءُ فيه كُفْر، وقوله: المجالسةُ للمناصحةِ فتحُ باب الفائدة، والمجالسةُ للمناظرةِ غلقُ باب الفائدة، وكان له مُجَاهَداتٌ ومقاماتٌ في الدِّين، وكان المخالفون يُغلِّظونَ قَلْبَ السلطان عليه... فاختفى، وتوفِّي مستترًا في رجبِ سنة ثمان وعشرين وثلاثِ مِئَةٍ.
انظر: «السِّير» (١٥/ ٩٠)، وما بهامشه من مراجع.
(٦) «شرح السُّنة» للبربهاري (١/ ٦٤).

«ولا نُخرجُ أحدًا مِنْ أهلِ القِبلةِ مِنَ[(١)] الإسلامِ حتَّى يَرُدَّ آيةً من كتابِ اللهِ تعالى، أو يَرُدَّ شَيْئًا[(٢)] مِن آثارِ رَسولِ اللهِ ﷺ، أو يُصَلِّيَ لغيرِ اللهِ، أو يَذْبَحَ لغيرِ اللهِ، وإذا فَعَلَ شَيْئًا من ذلكَ[(٣)]، فقدْ وَجَبَ عليكَ أن تُخرِجَهُ مِنَ الإسلامِ...»؛ في كلامٍ كثيرٍ[(٤)]. انتهى.

سَمِعَ البَرْبَهَارِيُّ مِنَ المَرُّوذِيِّ وغيرِهِ.

وقالَ ابنُ القيِّمِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعالى[(٥)] ـ: «رَأَيْتُ لِأَبي الوَفاءِ بنِ عَقِيلٍ فَصْلًا حَسَنًا، فذَكَرْتُهُ بلفظِهِ؛ قالَ:

«لمَّا صَعُبَتِ التَّكالِيفُ على الجُهَّالِ والطَّغَامِ، عَدَلُوا عن أوضاعِ الشَّرعِ إلى [تعظيم][(٦)] أوضاعٍ وَضَعُوهَا لأنفسِهم، فَسَهُلَتْ عَلَيْهِمْ؛ إذْ لم يَدخُلُوا بها تحتَ أَمْرِ غيرِهم».

قالَ: «وهُمْ عِنْدِي كُفَّارٌ بهذِه الأوضاعِ؛ مِثْلُ: تعظيمِ القبورِ وإكرامِها بما نَهَى عنه الشَّرْعُ؛ مِنْ إيقادِ السُّرُجِ، وتَقْبِيلِها، وتخليقِها، وخِطَابِ أهلِها بالحَوَائجِ، وكَتْبِ الرِّقَاعِ؛ فيها: يا مَوْلَاي، افْعَلْ لي[(٧)] كَذا وكذا، وأَخْذِ تُرْبتِها تَبَرُّكًا، وإفاضةِ[(٨)] الطِّيبِ على القبورِ، وشَدِّ الرِّحالِ إليها، وإلقاءِ الخِرَقِ على الشجرِ؛ اقتداءً بمن عَبَدَ اللَّاتَ والعُزَّى.

والويلُ عندَهم لِمَنْ لَمْ يُقَبِّلْ مَشْهَدَ الكَفِّ، ولم يَتمسَّحْ بالآجُرِّ يومَ الأربعاءِ، ولم يَقُلِ الحَمَّالُونَ على جِنازَتِهِ: أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، ومحمَّدٌ،

---

(١) في (ع)، و(ط): «عن».

(٢) في الأصل: «شيء»، وهو تحريف.

(٣) إضافة من «شرح السُّنَّة».

(٤) في (ع)، و(ط): «كثير ذكره».

(٥) «إغاثة اللهفان» (١/ ١٩٥).

(٦) ساقطة من الأصل، و(ط)، وعلقت في هامش (ع)، وكتب بجوارها: «لا صح أصل».

(٧) في (ع)، و(ط): «بي».

(٨) في الأصل: «وإضافة».

وعليٍّ، أو(١) لم يَعْقِدْ على قَبْرِ أبيهِ أُزُجًا بالجَصِّ والآجُرِّ، ولم يَخْرِقْ ثيابَهُ، ولم يُرِقْ ماءَ الوَرْدِ على القبر». انتَهى كلامُه.

فانْظُرْ إلى تَكْفيرِ ابنِ عَقِيلٍ لهم، معَ إخبارِهِ بجَهْلِهم.

وقالَ الشَّيْخُ قاسمٌ الحَنَفيُّ(٢) ـ في «شَرْحِ دُرَرِ البِحَار» ـ: «النَّذْرُ الذي يَنْذِرُهُ(٣) أكثرُ العَوَامِّ؛ على ما هو مُشَاهَدٌ الآنَ؛ كأَنْ يَكُونَ لإنسانٍ غائبٌ أو مريضٌ أو له حاجةٌ ضَروريَّةٌ، فيَأْتِي إلى قَبْرِ بعضِ الصَّالِحِينَ، ويَجْعَلُ [على](٤) رَأْسِهِ سُتْرَةً، ويَقولُ: يا سَيِّدِي فلانُ، إنْ رَدَّ اللهُ غَائِبِي، أو عُوفِيَ مريضِي، أو قُضِيَتْ حاجَتِي، فَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ كذا، أو مِنَ الفِضَّةِ كَذا، أو مِنَ الطَّعَامِ كذا، أو مِنَ المَاءِ كذا، أو مِنَ الشَّمْعِ كَذَا؛ فهذا بَاطِلٌ بالإجماعِ؛ **لوجوهٍ**:

مِنْهـا: أنَّه نَذْرٌ لِمَخْلُوقٍ، والنَّذْرُ للمَخْلُوقِ لا يَجُوزُ؛ لأنَّه عِبادةٌ، والعبادةُ لا تكونُ لِمَخْلوقٍ.

ومِنْهـا: أنَّ المنذورَ له مَيِّتٌ، والمَيِّتُ لا يَمْلِكُ.

ومِنْها: أنه ظَنَّ أنَّ المَيِّتَ يَتَصَرَّفُ في الأُمورِ دُونَ اللهِ، واعتقادُ ذلكَ كُفْرٌ».

---

(١) في (ع)، و(ط): «و».

(٢) **هو**: قاسم بنُ قطلوبغا (٨٠٢ ـ ٨٧٩هـ/ ١٣٩٩ ـ ١٤٧٧م)، قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري، ويعرف بقاسم الحنفي (زين الدين)، مُحدِّثٌ، فقيهٌ، أصوليٌّ، مؤرِّخٌ، مشاركٌ في بعضِ العلوم، وُلِدَ بالقاهِرةِ في المُحرَّمِ سنة اثنتين وثمانِ مِئَةٍ، وتوفي بها في ٤ ربيع الآخر سنة تِسع وسبعين وثمانِ مِئَةٍ، مِن تصانيفه الكثيرة: «ميزان النظر في المنطق» وشرحه، و«شَرْح قصيدة ابن فَرْح الإشبيلي في أصول الحديث». **انظر**: «معجم المؤلفين» (٨/ ١١١)، و«شذرات الذهب» (٩/ ٤٨٧).

(٣) في «الدُّرر السَّنية»: «الذي يقع من».

(٤) ساقط من الأصل.

إلى أنْ قالَ: «إذا عَلِمْتَ ذلكَ؛ فما يُؤْخَذُ منَ الدَّرَاهِمِ والشَّمْعِ والزَّيْتِ وغيرِها، ويُنْقَلُ إلى ضَرائحِ الأولياءِ؛ تَقَرُّبًا إليهِم ـ: فحرامٌ بإجماعِ المسلمينَ».

وقالَ النَّوَويُّ ـ في «شَرْحِ مُسْلِم»، على قولِ النبيِّ ﷺ: (لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ) ـ: «المرادُ بِه: أنْ يَذْبَحَ بغيرِ اسمِ اللهِ؛ كمَنْ يَذْبَحُ للصَّنَمِ أو للصَّلِيبِ، أو لمُوسَى أو لعِيسَى، أو للكَعْبةِ، ونحوِ ذلك، وَكُلُّ هَذَا حَرَامٌ، وَلَا تَحِلُّ هذِهِ الذَّبِيحَةُ[١]، وسواءٌ كان الذابحُ مُسلِمًا أو نَصْرانيًّا».

إلى أن قالَ: «فإن قَصَدَ مع ذلكَ تَعظِيمَ المَذْبُوحِ له غَيْرِ اللهِ، والعبادةَ له، كان كُفْرًا[٢]؛ فإنْ كان الذابحُ مُسْلِمًا، صارَ بالذبحِ مُرْتَدًّا». انتهى.

وقالَ الشَّيْخُ صُنْعُ اللهِ الحنفيُّ[٣] ـ في الردِّ على مَنْ أجازَ النذرَ والذَّبحَ للأولياءِ، وأَثْبَتَ الأَجْرَ في ذلِك ـ:

«فهذا الذَّبْحُ والنَّذْرُ إنْ كانَ على اسمِ فلانٍ وفلانٍ لغيرِ اللهِ، فَيَكُونُ باطلًا؛ وفي التنزيلِ: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦٢ ـ ١٦٣]؛ أي: صَلاتي وذَبْحِي للهِ؛ كما فُسِّرَ بِه قَوْلُهُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]».

---

(١) في (ط): «الذبيحة».
(٢) في «الدُّرر السَّنية»: «كافرًا».
(٣) هو: صُنْع الله بن صُنْع الله الحَلَبي، المَكِّي، الحنفي (٠٠٠ ـ ١١٢٠هـ)، واعظٌ، فقيهٌ، مُحدِّث، أديب، مِن مُصنَّفاته: «أُرجوزة في الحديث»، و«أكسير التقى، في شرح الملتقى»، «سيف الله، على مَنْ كذَبَ على أولياء الله»، ولعلَّ هذا الكتاب هو مقصودُ الشيخ أبا بُطين هنا، والله أعلم. تُوفِّي سنة عِشرين ومِئَةٍ وألْف. انظر: «معجم المؤلفين» (٥/ ٢٤).

قالَ: «والنذرُ لغيرِ اللهِ إِشْرَاكٌ معَ الله».

إلى أنْ قالَ: «والنَّذْرُ لغيرِ اللهِ كالذَّبْحِ لغيرِه.

وقالَ الفُقَهاءُ: خَمْسةٌ لغيرِ اللهِ شِرْكٌ: الرُّكُوعُ، والسُّجُودُ، والذَّبْحُ، والنَّذْرُ، واليَمِينُ».

قالَ: «والحَاصِلُ: أنَّ النذرَ لغيرِ اللهِ فُجُورٌ؛ فمِنْ أين تَحْصُلُ لهم الأجورْ؟!».

وقالَ ابنُ النَّحَّاسِ ـ في كتابِ «الكبائر»[(١)] ـ:

«ومِنْها: إيقادُهم السُّرُجَ عندَ الأحجارِ والأشجارْ، والعُيُونِ والآبارْ، ويَقولونَ: إنَّها تَقْبَلُ النذرَ! وهذِه كلُّها بِدَعٌ ومُنكَرَاتٌ قَبِيحَةٌ، تَجِبُ إزالتُها ومَحْوُ أثرِها؛ فإنَّ أكثرَ الجُهَّالِ يَعتقدونَ أنها تَنْفَعُ وتَضُرُّ، وتَجْلِبُ وتَدْفَعُ، وتَشْفِي المَرْضَى، وتَرُدُّ الغائبَ إذا نَذَرَ لها؛ وهذا شِرْكٌ ومُحَادَّةٌ للهِ ورسولِهِ».

وقالَ أبو محمَّدٍ عبدُ الرَّحمٰنِ بنُ إسماعيلَ الشافعيُّ، المعروفُ بأبي شَامَةَ[(٢)] ـ في كتابِ «الباعثْ، على إنكارِ البِدَعِ والحوادثْ»[(٣)] ـ:

---

(١) «تنبيه الغافلين» للنحاس (٤٠٣).

(٢) هو: العلَّامة المجتهد، شهابُ الدّين أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم، المقدسيُّ، ثمَّ الدِّمشقيُّ، الشَّافعيُّ، المقرِئ النَّحْويُّ المؤرِّخ، صاحبُ التصانيف، وُلِد سنة تسع وتسعين وخمسِ مِئَةٍ في أحد ربيعيها بدمشق، وسُمِّيَ بأبي شامة لشامةٍ كبيرةٍ كانتْ فوقَ حاجبه الأيسر، وختَمَ القرآنَ وله دون عَشْرِ سِنين، وأتْقن فَنَّ القراءةِ على السَّخاويِّ وله سِتَّ عَشْرَةَ سنةً، وسَمِعَ الكثيرَ، حتّى عُدَّ في الحُفَّاظ، وسمع من الموفَّق وطائفة. . . ومِن تصانيفه: «شرح الشَّاطبية» ومختصرًا «تاريخ دِمشق»، أحدهما في خَمْسَةَ عَشَرَ مُجلَّدًا، والآخر في خمس مجلدات. . . وكتاب «الباعث، على إنكار البدع والحوادث» وغير ذلك، تُوفِّي في تاسِعَ عَشَرَ رمضانَ سنةَ خَمس وستين وسِتِّ مِئَةٍ. **انظر**: «شذرات الذهب» (٧/ ٥٥٣ ـ ٥٥٥)، و«الأعلام» للزِّرِكْلي (٣/ ٢٩٩).

(٣) «الباعث، على إنكار البدع والحوادث» (١/ ٢٥).

«ومِنْ هذا القِسْمِ أيضًا: ما قَدْ عَمَّ الابتلاءُ به؛ مِنْ تزيينِ الشيطانِ للعامَّةِ تخليقَ الحِيطَانِ والعُمُدِ، وسَرْجَ مواضِعَ مخصوصةٍ، يَحْكِي لهم حاكٍ أنَّه رَأى في منامِه بها أحدًا ممَّن شُهِرَ بالصَّلاحِ والوَلَايةِ، فيَفْعَلُونَ ذلك، ويُحافِظُونَ علَيْهِ مع تَضْيِيعِهِمْ فرائضَ اللهِ وسُنَنَهُ، ويَظُنُّونَ أنَّهم مُتقرِّبونَ بذلكَ.

ثم يَتجاوَزُونَ هذا إلى أَنْ يَعْظُمَ وَقْعُ تِلكَ الأماكنِ في قلوبِهم؛ [فَيُعَظِّمُونَهَا][1]، ويَرْجُونَ الشِّفَاءَ[2] لِمَرْضَاهُم، وقَضَاءَ حوائجِهِمْ بالنذرِ لهم، وهي مِنْ بَيْنِ عُيُونٍ وشَجَرٍ وحائِطٍ!

وفي مدينةِ دِمَشْقَ - صانَها اللهُ - مِنْ ذلكَ مواضعُ متعدِّدةٌ؛ كعُوَيْنَةِ الحمى خارجَ بابِ تُومَا، والعمودِ المُخَلَّقِ داخلَ بابِ الصغيرِ، والشَّجَرَةِ الملعونةِ اليابسةِ خارجَ بابِ النَّصْرِ في نَفْسِ قارعةِ الطريقِ؛ سَهَّلَ اللهُ قَطْعَهَا واجتِثَاثَها مِنْ أصلِها؛ فما أَشْبَهَهَا بذاتِ أَنْوَاطٍ، الواردةِ في الحَديثِ!...»، وذَكَرَ الحَديثَ.

ثم قالَ: «قالَ أبو بَكْرٍ الطُّرْطُوشِيُّ: «فانْظُرُوا - رَحِمَكُمُ اللهُ - أينَما وَجَدتُّمْ سِدْرَةً أو شَجَرَةً يَقْصِدُها النَّاسُ، ويُعَظِّمُونَها، ويَرْجُونَ البُرْءَ والشفاءَ مِنْ قِبَلِهَا، [وينُوطُونَ][3] بها المَسَامِيرَ والخِرَقَ، فهي ذاتُ أنواطٍ؛ فاقْطَعُوهَا».

ثُمَّ قالَ أبو شَامَةَ: «ولَقَدْ أَعْجَبَنِي ما صَنَعَهُ الشَّيْخُ أبو إسحاقَ الجبينانيُّ رَحِمَهُ اللهُ أحدُ الصالِحِينَ بِبِلَادِ إفريقيَّةَ في المِئَةِ الرابعةِ، حَكَى عنه صاحبُه الصالحُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أبي العباسِ المؤدِّبُ: أنه كانَ إلى

---

(١) ساقط من (ع)، و(ط). (٢) في (ع)، و(ط): «الشفاعة».

(٣) في جميع النُّسَخ: «ويضربون»؛ والمثبَت من كتاب «الحوادث والبدع» للطرطوشي (٣٧).

جانبِه عَيْنٌ تُسمَّى عَيْنَ العافيةِ، كانَ العامَّةُ قدِ افتُتِنُوا بها؛ يَأْتُونَها مِنَ الآفاقِ، مَنْ تَعذَّرَ علَيْهَا نِكَاحٌ أو وَلَدٌ، قالتِ: «امضُوا بِي إلى العافيةِ»، فَتُعْرَفُ بها الفتنةُ.

قالَ أبو عَبْدِ اللهِ: «فإنَّا في السَّحَرِ ذاتَ ليلةٍ، إذْ سَمِعْتُ أَذَانَ أبي إسحاقَ نَحْوَها، فخَرَجْتُ فَوَجَدتُّهُ قد هَدَمَهَا، وأَذَّنَ الصُّبْحَ علَيْها، ثم قالَ: اللَّهُمَّ، إنِّي هَدَمْتُهَا لكَ، فلا تَرْفَعْ لها رأسًا، فما رُفِعَ لها رَأْسٌ إلى الآنَ». انتَهى كلامُه.

وكان الإمامُ أبو محمَّدِ بنُ أبي زَيْدٍ يُعظِّمُ شَأْنَ أبي إسحاقَ هذا، ويَقولُ: «طريقةُ أبي إسحاقَ خاليةٌ، لا يَسْلُكُها أَحَدٌ في الوقت».

وقالَ الشَّيْخُ صُنْعُ اللهِ الحَنَفيُّ ـ في كتابِهِ الذي أَلَّفَهُ في الرَّدِّ على مَنِ ادَّعَى أنَّ للأولياءِ تَصرُّفاتٍ[1] في الحَيَاةِ وبعدَ المَماتِ؛ على سبيلِ الكَرَامةِ ـ:

«هذا؛ وإنَّه قد ظَهَرَ الآنَ فيما بَيْنَ المسلمينَ جَمَاعاتٌ، يَدَّعُونَ أنَّ للأولياءِ تَصَرُّفًا في حَيَاتِهِمْ وبَعْدَ المَمَاتْ، ويُستَغَاثُ بهم في الشدائِدِ والبَلِيَّاتْ، وبهم تُكْشَفُ المُهِمَّاتْ، فيَأْتُونَ قُبورَهُمْ ويُنادُونَهُمْ في قَضَاءِ الحاجاتْ، مستدِلِّينَ على أنَّ ذلكَ مِنْهُم كَرَاماتْ.

وقالُوا: مِنْهُم أبدالٌ ونُقَبَاءْ، وأوتادٌ ونُجَبَاءْ، وسَبْعونَ وسَبْعهْ، وأربعونَ وأربعهْ، والقُطْبُ هو الغَوْثُ للناسْ، وعَلَيْهِ المَدَارُ بلا التباسْ!!

وجَوَّزوا لهم الذبائحَ والنذورْ، وأَثبَتُوا لهم فيهما الأجورْ!».

قالَ: «وهذا كلامٌ فيه تفريطٌ وإفراطٌ؛ بلْ فيه الهَلَاكُ الأبديّ، والعذابُ السَّرْمَدِيّ؛ لِمَا فيه مِنْ رَوَائحِ الشِّرْكِ المُحَقَّقْ، ومُضادَّةِ الكتابِ

(١) في (ع)، و(ط): «تصرفًا».

العزيزِ المُصدَّقْ، ومُخالفةِ لعقائدِ الأئمَّهْ، ممَّا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّهْ، وفي التنزيلِ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]».

إلى أنْ قالَ: «الفَصْلُ الأولُ: فيما انتَحَلُوهُ مِنَ الإفْكِ الوَخِيمْ، والشِّرْكِ العظيمْ...».

إلى أنْ قالَ: «فأمَّا قَوْلُهُمْ: إنَّ للأولياءِ تَصرُّفًا في حياتِهم وبعدَ المماتِ، فيَرُدُّهُ قولُ اللهِ تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣]، ونحوُهُ مِنَ الآياتِ الدَّالَّةِ على أنَّه المُنْفرِدُ بالخَلْقِ والتَّدبيرْ، والتَّصرُّفِ والتقديرْ، ولا شَيْءَ لغَيْرِه في شَيْءٍ ما بوجهٍ منَ الوجوهِ، والكُلُّ تحتَ مُلكِهِ وقَهْرِه: تَصرُّفًا ومِلكًا، وإحياءً وإماتةً وخَلْقًا.

وتَمدَّحَ الربُّ سبحانَهُ بانفرادِه في مُلْكِهِ بآياتٍ مِنْ كتابِه؛ كقولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] و﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]»، وذَكرَ آياتٍ في هذا المعنَى.

ثم قالَ: «فقولُهُ ـ في الآياتِ كلِّها ـ: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾؛ أي[1]: مِنْ غَيْرِهِ؛ فإنَّه عَامٌّ يَدْخُلُ فيه مَنِ اعتَقَدتَّهُ مِنْ وَليٍّ[2] شَيْطانٍ تَستمدُّه، فإنْ لم[3] يَقْدِرْ على نَصْرِ نَفْسِه؛ كيفَ يَمُدُّ غَيْرَه؟!».

إلى أن قالَ: «فكيفَ يُتصوَّرُ لغيرِه مِنْ مُمْكِنٍ أنْ يَتصرَّفَ؟! إنَّ هذا مِنَ السَّفَاهَةِ لَقَوْلٌ وَخِيمْ، وشِرْكٌ عظيمْ».

إلى أنْ قالَ: «وأمَّا القَوْلُ بالتَّصرُّفِ بعدَ المَماتْ، فهو أَقبحُ[4]

---

(١) ساقط من (ع)، و(ط).
(٢) في (ع): «ولي ونبي».
(٣) في (ع)، و(ط): «فإن من لم».
(٤) ساقط من (ع)، و(ط).

وأشْنَعُ وأَبْدَعُ مِن القَوْلِ بالتصرُّفِ في الحياةْ؛ قالَ ـ جلَّ ذِكْرُه ـ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وفي الحَديثِ: (**إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ...**)، الحَديثَ(١).

فجَميعُ ذلكَ وما هو نَحْوُهُ دالٌّ على انقطاعِ الحِسِّ والحَرَكةِ مِنَ الميتِ، وأنَّ أرواحَهُمْ مُمْسَكَةٌ، وأنَّ أعمالَهُمْ مُنقَطِعَةٌ عَنْ زيادةٍ ونقصانٍ.

فَدَلَّ ذلكَ أنْ(٢) ليسَ للمَيِّتِ تَصَرُّفٌ في ذاتِه، فَضْلًا عن غَيْرِهِ بِحَرَكةٍ، وأنَّ رُوحَهُ محبوسةٌ مَرهُونةٌ بِعَمَلِها مِنْ خيرٍ وشرٍّ، فإذا عَجَزَ عن حَرَكَتِهِ لِنَفْسِه، فكيفَ يَتصرَّفُ لغيرِه؟!».

فاللهُ سبحانَهُ يُخْبِرُ أنَّ الأرواحَ عندَهُ، وهؤلاءِ المُلْحِدُونَ يَقُولُونَ: «إنَّ الأرواحَ مُطلَقةٌ مُتَصَرِّفةٌ! ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]؟!».

قالَ: «وأمَّا اعتقادُهُمْ أنَّ هذِه التَّصرُّفاتِ لهم مِنَ الكَراماتِ، فهو مِنَ المُغالَطَةِ؛ لأنَّ الكَرامةَ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ، يُكْرِمُ بها أولياءَهُ، لا قَصْدَ لهم فيه ولا تَحدٍّ، ولا قُدْرةَ ولا عِلْمَ؛ كما في قِصَّةِ مَرْيَمَ بْنةِ عِمْرانَ، وأُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ، وأبي مُسْلِمٍ الخَوْلانيّ»(٣).

---

(١) أخرجَه مسلمٌ (٢٦٨٢)؛ من حديثِ أبي هُرَيرَة ﷺ.

(٢) في (ع)، و(ط): «أنه».

(٣) أمَّا مَرْيَمُ ﷺ، فقَدْ ذكَرَ اللهُ خَبَرَها وإكرامَهُ لها؛ في قولِه تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

وأمَّا أُسَيْدُ بنُ حُضَيْرٍ ﷺ، فله كَرامَتَانِ مشهورتانِ.

الأولى: قِصَّتُهُ هو وعبَّادِ بْنِ بِشْرٍ؛ حيثُ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ في لَيْلَةٍ =

قالَ: «وأمَّا قولُهُمْ: «ويُسْتَغَاثُ بهم في الشدائدِ»، فهذا أقْبَحُ ممَّا قبلَهُ وأبْدَعُ؛ لمُضادَّةِ قولِه تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣]. . .»، وذَكَرَ آياتٍ في هذا المَعْنَى.

ثُمَّ قالَ: «إنَّه ـ جلَّ ذِكْرُهُ ـ قَرَّرَ أنَّه الكاشفُ للضُّرِّ لا غَيْرُه، وأنَّه المتعيِّنُ لِكَشْفِ الشدائدِ والكُرَبِ، وأنه المُتفرِّدُ[١] بإجابةِ المُضْطَرِّينَ، وأنه المستغاثُ لذلك كُلِّهِ، وأنه القادرُ على دَفْعِ الضَّيْرِ[٢]، وعلى إيصالِ الخَيْرِ؛ فهو المُنْفَرِدُ بذلِك، فإذا تَعيَّنَ ـ جلَّ ذِكْرُه ـ خَرَجَ غَيْرُه[٣]؛ مِنْ مَلَكٍ ونبيٍّ ووَلِيٍّ».

قالَ: «والاستغاثةُ تَجُوزُ في الأسبابِ الظَّاهِرَةِ العاديَّةِ، منَ الأُمورِ الحِسِّيَّةِ؛ في قتالٍ، أو إدراكِ عَدُوٍّ، أو سَبُعٍ، ونَحْوِهِ؛ كقولِهم: يا لَزَيْدٍ، يا لَقَوْمِي، يا لَلْمُسْلِمِينَ؛ كما ذَكَرُوا في كُتُبِ النَّحْوِ بِحَسَبِ الأسبابِ الظاهرةِ بِالفِعْلِ.

= مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ المِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا، صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ، حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ»؛ وقدْ أَخْرَجَها البُخاريُّ (٣٨٠٥)، وبَوَّبَ له بقولِه: «بَابُ مَنْقَبَةِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَعَبَّادِ بْنِ بِشْرٍ ﵄».

والثانيةُ: قِصَّةُ قِراءتِهِ ودُنُوِّ الملائكةِ لِصَوْتِه؛ وقَدْ أخرجَها البخاريُّ (٥٠١٨)، ومسلمٌ (٧٩٥).

وأمَّا قصَّةُ أبي مُسلم الخَوْلانيِّ، فمُخْتَصَرُها: أنَّه لمَّا أَبَى أنْ يُجيبَ الأَسْوَدَ العَنْسيَّ الكاذبَ؛ في ادعائه النُّبوَّةَ، ألْقاه العَنْسيُّ في النار، فنجَّاه اللهُ تعالى منها، فلمَّا رجَعَ إلى عُمَرَ ﵁، قال له: الحمدُ لله الذي أراني في أُمَّةِ محمَّدٍ ﷺ مَنْ فُعِلَ به كإبراهيمَ الخليل؛ وقدْ ذكرَها الذهبيُّ في «السِّير» (٤/ ٨ ـ ٩).

(١) في (ع): «المنفرد».
(٢) في (ط): «الضر».
(٣) في (ط): «عن غيره».

وأمَّا الاستغاثةُ بالقُوَّةِ والتأثيرِ، أو في الأُمورِ المعنويَّةِ مِنَ الشدائِدِ؛ كالمَرَضِ، وخَوْفِ الغَرَقِ، والضِّيقِ والفَقْرِ، وطَلَبِ الرِّزْقِ، ونَحْوِهِ مِن خَصائصِ اللهِ ـ: فلا يُطْلَبُ فيها غَيْرُه».

قالَ: «وأمَّا كَوْنُهُمْ مُعتَقِدِينَ التأثيرَ مِنْهُمْ في قَضاءِ حاجاتِهم؛ كما تَفْعَلُهُ العَرَبُ الجاهليةُ[1]، والصُّوفِيَّةُ الجُهَّالُ، ويُنادونَهُمْ ويَستنجِدُونَ بهم ـ: فهذا مِنَ المُنْكَرَاتِ».

إلى أنْ قالَ: «فمَنِ اعتَقَدَ أنَّ لغيرِ اللهِ؛ مِنْ نَبِيٍّ أو وَلِيٍّ أو رُوحٍ أو غيرِ ذلكَ، في كَشْفِ كُرْبَةٍ أو قَضاءِ حَاجَةٍ ـ تَأْثيرًا ـ: فقَدْ وَقَعَ في وادِي جَهْلٍ خطيرْ، فهو على شَفَا حُفْرةٍ مِنَ السَّعيرْ.

وأمَّا كَوْنُهُمْ مُستَدِلِّينَ على أنَّ ذلكَ مِنْهُم كَرَاماتٌ: فحاشَا أولياءِ اللهِ أن يَكونُوا بهذه المَثَابَةِ؛ فهذا ظَنُّ أهلِ الأوثانِ؛ كذا أَخْبَرَ[2] الرَّحمنُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣].

فإنَّ[3] ذِكْرَ ما لَيْسَ مِنْ شأنِهِ النَّفْعُ ولا دَفْعُ الضُّرِّ؛ مِنْ نَبِيٍّ ووليٍّ وغيرِه؛ على وَجْهِ الإمدادِ مِنْهُ ـ: إشْرَاكٌ[4] مَعَ اللهِ؛ إذْ لا قادرَ على الدفعِ[5] غيرُهْ، ولا خَيْرَ إلَّا خَيْرُهْ.

وأمَّا ما قالُوهُ: «إنَّ فيهم أَبدالًا ونُقَبَاءُ، وأوتادًا ونُجباءُ، وسبعينَ وسَبْعهْ، وأربعينَ وأربعهْ، **والقُطْبُ هو**: الغَوْثُ للناس...»، فهذا مِنْ

(١) في (ط): «جاهلية».
(٢) في (ع): «أخبر عنهم».
(٣) في (ع): «أي: فإن».
(٤) في (ط): «أشرك».
(٥) (ع)، و(ط): «النفع».

مَوضوعاتِ إفْكِهم؛ كما ذَكَرَهُ القاضِي المحدِّثُ ابنُ العَرَبيِّ[(١)]؛ في «سِرَاج المُرِيدِينَ»، وابنُ الجَوْزِيِّ، وابنُ تَيمِيَّة». انتَهى باختصارٍ.

وكَلامُ العُلَماءِ في ذلكَ كثيرٌ، واكتَفينَا بما ذَكَرْنا.

فصلٌ

وتَقدَّمَ في كلامِ الشَّيْخ[(٢)] الإشارةُ إلى أنَّه لولا أنَّه يُخْشَى مِنَ الفتنةِ بالقبورِ، لَمَا نُهِيَ عنِ الصلاةِ عِندَها، وغيرِ ذلكَ.

وتَأكَّدَتِ الفِتنةُ بِقَضَاءِ بعضِ حوائجِ قَاصِدِيها والمُشْرِكِينَ بها، وذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذلكَ أشياءَ كثيرةً، ذَكَرَهَا في «الفُرْقانْ بين أولياءِ الرَّحمٰنِ وأولياءِ الشيطانْ»، وغيرِه مِنْ كُتُبِه.

قالَ[(٣)]: «والشَّيْطانُ يُضِلُّ بني آدَمَ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ؛ فمَنْ عَبَدَ الشَّمْسَ والقَمَرَ والكَوَاكِبَ ودَعاها؛ كما يَفْعَلُهُ[(٤)] أهلُ دَعْوَى[(٥)] الكواكبِ؛ فإنَّه يَنْزِلُ عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يُخاطِبُهُ[(٦)] ويُحَدِّثُه[(٧)] ببَعْضِ الأمورِ، يُسَمُّونَ ذلكَ رُوحَانِيَّاتِ الكواكبِ؛ وهو شَيْطانٌ.

---

(١) هو: الإمام العلَّامة الحافظُ القاضي، أبو بكر، محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بن عبد الله، ابن العربيِّ الأندلسيُّ الإشبيليُّ المالكيُّ، صاحِبُ التصانيف، مولده في سنة ثمان وستِّين وأربعِ مِئَةٍ، وأدْخَلَ الأندلسَ إسنادًا عاليًا، وعِلْمًا جَمًّا، وكان ثاقبَ الذِّهْن، عَذْبَ المنطق، كريمَ الشمائل، كاملَ السُّؤْدَدِ، وليَ قضاءَ إشبيلية، فحُمِدَتْ سياستُه، وكان ذا شِدَّةٍ وسَطْوة، فعُزِلَ، وأقبلَ على نَشْرِ العِلْم وتدوينه، وتُوفِّي بفاس في شهر ربيع الآخر سَنة ثلاثٍ وأربعين وخمسِ مِئَةٍ. **انظر**: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٩٧ ـ ٢٠٣)، وما بهامشه من مراجع.

(٢) يعني: شيخ الإسلام ابن تيميَّة.

(٣) في «الفرقان» (٣٣٨).

(٤) في (ع)، و(ط): «يفعل».

(٥) في (ع): «دعاء»، وفي «الفرقان»: «دعوة». (٦) في (ع)، و(ط): «ويخاطبه».

(٧) في (ع): «ويخبره».

وكذلكَ عُبَّادُ الأصنامِ؛ قد تُخَاطِبُهُمُ الشياطينُ، وكذلكَ مَنِ استَغَاثَ بِمَيِّتٍ أو غائبٍ، وكذلكَ مَنْ دَعا المَيِّتَ، أو دَعَا عِنْدَهُ، وظَنَّ[(١)] أنَّ الدعاءَ عندَ قَبْرِهِ أفضلُ مِنْهُ في البُيوتِ[(٢)] والمساجدِ.

وللنَّصارَى والضُّلَّالِ مِنَ المسلمينَ أحوالٌ عندَ المَشَاهِدِ يَظُنُّونَها كراماتٍ، وهي مِن الشيطانِ؛ مِثْلُ أن يَضَعُوا سَرَاوِيلَ عندَ القَبْرِ فيَجِدُونَهُ قَدْ عُقِدَ، أو يُوضَعَ عِنْدَهُ مَصْرُوعٌ فيُبصِرُونَ شَيْطَانَهُ قدْ فارقَه، فيَفْعَلُ هذا الشيطانُ لِيُضِلَّهُم، ومثلُ أنْ يَرَى أَحدُهُمْ أنَّ القبرَ قدِ انشقَّ، فيَخْرُجَ مِنْهُ إنسانٌ، فيَظنَّهُ المَيِّتَ.

ومِنْ هَؤلاءِ: مَنْ [يَستَغِيثُ][(٣)] بمخلوقٍ حَيٍّ أو مَيِّتٍ، سواءٌ كان ذلكَ الحيُّ مُسْلِمًا أو نَصْرَانيًا أو مُشْرِكًا، فيَتصوَّرُ الشيطانُ بِصُورةِ ذلكَ المستغاثِ به، ويَقْضِي بعضَ حَاجةِ ذلكَ المُستغِيثِ؛ فيَظُنُّ أنَّه ذلكَ الشخصُ، أو أنَّه مَلَكٌ على صُورَتِهِ، وإنَّما هو شَيْطَانٌ أَضَلَّه؛ لمَّا أَشْرَكَ باللهِ؛ كما كانتِ الشَّياطينُ تَدْخُلُ الأصنامَ وتُكلِّمُ المشركينَ.

ومِنْ هؤلاءِ: مَنْ يَتصوَّرُ له الشيطانُ، ويَقولُ له: «أَنَا الخَضِرُ»، وربَّما أَخبَرَهُ ببعضِ الأمورِ، وأَعانَهُ على بعضِ مَطَالبِه.

ومِنْهُم: مَنْ يَطيرُ بِهِ الجِنِّيُّ إلى مَكَّةَ، أو بَيْتِ المَقْدِسِ، أو غَيرِهما.

ومِنْهُم: مَنْ يَحْمِلُهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، ثم يُعيدُهُ مِنْ ليلتِهِ.

ومِنْهُم: مَنْ كان يُؤتَى بمالٍ مَسْرُوقٍ تَسْرِقُهُ الشياطينُ وتَأْتِيهِ بِهِ[(٤)].

ومِنْهُم: مَنْ كانتْ تَدُلُّهُ على المَسْروقاتِ».

---

(١) في «الفرقان»: «أو دعا به، أو ظن». (٢) في (ط): «من البيوت».

(٣) في جميع النسخ: «يستعين»؛ والمثبت من «الفرقان».

(٤) في «الدُّرر السَّنية»: «سرقه الشيطان، ويأتيه به».

قالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ: «حتَّى إني أعْرِفُ مِنْ هؤلاءِ جماعاتٍ، يَأْتُونَ إلى الشَّيْخِ نَفْسِه الذي استَغَاثُوا بِه، وقدْ رَأَوْهُ أَتَاهُمْ في الهَوَاءِ فيَذْكُرُونَ ذلكَ [له][(١)].

وهؤلاءِ يَأتونَ إلى هذا الشَّيْخِ؛ فتَارَةً يَكونُ الشَّيْخُ نَفْسُهُ لم يَعْلَمْ بتلك القضيةِ، فإنْ كان يُحِبُّ الرياسةَ، سَكَتَ، وأَوْهَمَهُمْ أنَّه نَفْسَهُ أتاهم وأَعانَهُمْ، وإنْ كان فيه صِدْقٌ مَع جَهْلٍ وضَلَالٍ، قالَ: «هذا مَلَكٌ صَوَّرَهُ اللهُ على صُورتِي!»، وجَعَلَ هذا مِنْ كَراماتِ الصَّالِحِينَ، وجَعَلَهُ عُمْدةً لمن يَستغيثُ بالصالحينَ، ويَتَّخِذُهُمْ أربابًا مِنْ دُونِ اللهِ، وأنَّهُمْ إذا استَغاثُوا بهم، بَعَثَ اللهُ ملائكتَهُ على صُوَرِهِمْ تُغِيثُ المستَغيثينَ بِهم.

ولهذا أَعْرِفُ غَيْرَ وَاحدٍ مِنْهُم ممَّن فيه صِدْقٌ وزُهْدٌ وعِبادةٌ، لمَّا ظنُّوا أنَّ هذا مِنْ كراماتِ الصَّالِحِينَ، صارَ أحدُهُمْ يُوصِي مُريديهِ؛ يَقولُ: «إذا كانتْ لأحدِكم حاجةٌ، فَلْيَسْتَغِثْ[(٢)] بي، وَلْيَسْتَنْجِدْ بي!»، ويقولُ: أنا أَفْعَلُ بَعْدَ مَوْتِي ما كنتُ أَفْعَلُ في حياتِي!»، وهو لا يَعْرِفُ أنَّ تلكَ شَياطينُ تَصَوَّرُ[(٣)] على صُورتِه؛ لِتُضِلَّهُ وتُضِلَّ أتباعَهُ، فَتُحَسِّنَ لهم الإشراكَ باللهِ، ودُعَاءَ غيرِ اللهِ، والاستغاثةَ[(٤)] بغيرِ الله، وأنَّها قد تُلْقِي في قَلْبِه: «إنَّا نَفْعَلُ بأصحابِك بَعْدَ مَوْتِك ما كنَّا نَفْعَلُ بهم في حياتِك!»؛ فيَظُنُّ هذا مِن خِطَابٍ إلهِيٍّ أُلْقِيَ إليه، فيَأْمُرُ أصحابَهُ بذلك...»، وذَكَرَ أشياءَ كثيرةً مِنْ هذا الجِنسِ وأعظَمَ مِنْهُ.

والمقصودُ: أنَّ الإنسانَ إذا سَمِعَ بوقوعِ مِثْلِ ذلكَ، لا يَسْتَبْعِدُهُ[(٥)]

---

(١) ساقط من (ط).
(٢) في الأصل: «فليستغيث»؛ وهو تحريف.
(٣) في (ط): «تتصور».
(٤) في (ع)، و(ط): «والاستعانة».
(٥) في الأصل: «لا يُستعبدُ به»؛ والمثبَت من (ع).

ولا يَغترُّ به[١]، إذا عَرَفَ أنَّ مِثْلَ هذه الأمورْ، تَقَعُ لعُبَّادِ الأصنامِ والقبورْ.
والأمرُ كلُّه للهِ؛ ما شَاء كانَ، وما لَمْ يَشَأْ لم يَكُنْ.

فصلٌ

يَتعيَّنُ على مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ، وعَلِمَ أنَّه مسؤولٌ عمَّا قَالَ [وفَعَلَ][٢]، ومحاسَبٌ على اعتقادِه وقولِه وفعلِه ـ: أنْ يُعِدَّ لِذَلِكَ جَوَابًا، ويَخْلَعَ ثَوْبَي الجهلِ والتعصُّبِ، ويُخْلِصَ القَصْدَ في طَلَبِ الحَقِّ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ [سبأ: ٤٦].

ولْيَعْلَمْ: أنَّه لا يُخَلِّصُهُ إلَّا اتباعُ كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّه؛ قالَ اللهُ تـعـالـى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقالَ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

ولمَّا كانَ قدْ سَبَقَ في عِلْمِ اللهِ وقَضائِه: أنَّه سَيَقَعُ الاختلافُ بَيْنَ الأُمَّةِ، أَمَرَهُمْ وأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ عندَ التَّنَازُعِ الرَّدَّ إلى كِتابِه وسُنَّةِ نبيِّه؛ قالَ تـعـالـى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قالَ العُلَماءُ: «**الردُّ إلى اللهِ**: الردُّ إلى كِتابِه، **والردُّ إلى رَسُولِه**[٣]: الردُّ إليه في حياتِه، والردُّ إلى سُنَّتِه بعدَ وفاتِه»[٤].

ودَلَّتِ الآيةُ أنَّ مَنْ لَمْ يَرُدَّ عندَ التنازُعِ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نَبيِّهِ،

(١) في (ط): «ولا يستغتر به»، وهو تحريف، وفي «الدُّرر»: «ولا يفتتن به».
(٢) في ساقط من (ط). (٣) في (ط): «الرسول».
(٤) في (ع)، و(ط): «مماته».

فليس بمؤمنٍ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فهذا شرْطٌ يَنْتَفِي المَشْرُوطُ بانتفائِه.

ومحالٌ أَنْ يَأمُرَ اللهُ الناسَ بالرَّدِّ إلى ما لا يَفْصِلُ النِّزاعَ، لا سيَّما في أُصولِ الدِّينِ الَّتي لا يَجُوزُ فيها التَّقليدُ عندَ عامَّةِ العلماءِ.

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ولمَّا أَخْبَرَ النبيُّ ﷺ بوقوعِ الاختلافِ الكثيرِ بَعْدَهُ بَيْنَ أُمَّتِه ـ: أمرَهُمْ عندَ وجودِ الاختلافِ بالتَّمَسُّكِ بسُنَّتِهِ، وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الراشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِه؛ فقالَ ﷺ: (**إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**)[١].

ولَمْ يَأْمُرْنا اللهُ ولا رَسُولُهُ بالرَّدِّ عندَ التنازُعِ والاختلافِ إلى ما علَيْهِ أكثرُ الناسِ، ولم يَقُلِ اللهُ ولا رَسُولُهُ: لِيَنظُرْ أهلُ كُلِّ زمانٍ إلى ما علَيْهِ أكثرُ أهلِ زَمانِهم، فيَتَّبِعُونَهُمْ، ولا إلى أهلِ مِصْرٍ مُعيَّنٍ [أو إقليمٍ][٢].

وإنَّما الواجبُ على النَّاسِ: الردُّ إلى كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ، وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الراشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، وما مَضَى علَيْهِ الصَّحابةُ ـ رضوانُ اللهِ علَيْهِم ـ والتابعونَ لهم بإحسانٍ؛ فيَجِبُ على الإنسانِ الالتفاتُ إلى

(١) أخرجَه أحمدُ (١٧١٤٤)، وابنُ ماجهْ (٤٣)، والترمذيُّ (٢٦٧٦)؛ من حديثِ العِرْباضِ بنِ سارية رضي الله عنه، قال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ.
(٢) ساقط من (ط).

كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ، وطريقةِ أصحابِه والتابعينَ، وأئمةِ الإسلامِ(١).

ولا يَعْبَأُ بكثرةِ المُخالِفِينَ بَعْدَهم، فإذا عَلِمَ اللهُ مِنَ العَبْدِ الصِّدْقَ في طَلَبِ الحَقِّ، وتَرْكَ التعصُّبِ، ورَغِبَ إلى اللهِ في سؤالِه هدايةَ الصراطِ المستقيمِ ـ: فهو جديرٌ بالتوفيقِ.

فإنَّ على الحَقِّ نُورًا؛ لا سِيَّما التَّوحيدُ، الذي هو أَصْلُ الأصولِ، الذي دَعَتْ إليه الرُّسُلُ مِنْ أَوَّلِهم إلى آخِرِهِم، وهو تَوحيدُ الأُلُوهِيَّةِ؛ فإنَّ أدلتَهُ وبراهينَهُ في القرآنِ ظاهرةٌ، وعامَّةُ القرآنِ إنَّما هو في تقريرِ هذا الأصلِ العظيمِ.

ولا يَسْتَوْحِشِ الإنسانُ لقلَّةِ الموافقينَ، وكَثْرةِ المخالفينَ؛ فإنَّ أهلَ الحقِّ أقلُّ الناسِ فيما مَضَى، وهُمْ أقلُّ الناسِ فيما بَقِي؛ لا سيَّما في هذه الأزمنةِ المتأخِّرةِ؛ الَّتي قد صارَ الإسلامُ فيها غريبًا(٢).

والحقُّ لا يُعْرَفُ بالرِّجالِ؛ كما قالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﷺ ـ لمن قالَ [له](٣): أَتَرانا(٤) نَرَى [أنَّ](٥) الزُّبَيْرَ وطَلْحَةَ [كانَا](٦) مُخطِئَيْنِ وأنتَ المُصيبُ؟! فقالَ له عليٌّ ـ: «وَيْحَكَ! يا فلانُ، إنَّ الحَقَّ لا يُعْرَفُ بالرِّجالِ، اعْرِفِ الحقَّ، تَعْرفْ أَهْلَهُ».

وأيضًا قال: «فالحَقُّ ضَالَّةُ المُؤْمِنِ».

ولْيَحْذَرِ العاقلُ مِنْ مُشابَهَةِ(٧) الذينَ قالَ اللهُ عَنْهُمْ: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾ [الأنعام: ٥٣].

---

(١) في (ط): «المسلمين».
(٢) في الأصل: «غريب»؛ وهو تحريف.
(٣) ساقط من (ط).
(٤) في (ط): «أترى أنا».
(٥) ساقط من (ع)، و(ط).
(٦) ساقط من (ع)، و(ط).
(٧) في «الدُّرر السَّنية»: «شبهة».

وقدْ قالَ بعضُ السَّلَفِ: «ما تَرَكَ أَحَدٌ حَقًّا، إلَّا لِكِبْرٍ في نفسِهِ؛ ومِصْدَاقُ ذلكَ قَولُ النبيِّ ﷺ حِينَ قالَ: (**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**)(١)، ثمَّ فَسَّرَ الكِبرَ بأنه: بَطَرُ الحَقِّ؛ أي: رَدُّهُ، وغَمْطُ الناسِ؛ أي: احتقارُهم وازدراؤُهم».

ولقد أحسنَ القائلُ(٢):

وَتَعَرَّ مِنْ ثَوْبَيْنِ مَنْ يَلْبَسْهُمَا ... يَلْقَ الرَّدَى بِمَذَمَّةٍ وَهَوَانِ
ثَوْبٍ مِنَ الجَهْلِ المُرَكَّبِ فَوْقَهُ ... ثَوْبُ التَّعَصُّبِ بِئْسَتِ(٣) **الثَّوْبَانِ**
وَتَحَلَّ بِالإِنْصَافِ أَفْخَرِ حِلْيَةٍ(٤) **... زِينَتْ بِهَا الأَعْطَافُ وَالكَتِفَانِ**
وَاجْعَلْ شِعَارَكَ خَشْيَةَ الرَّحْمَنِ مَعْ ... نُصْحِ الرَّسُولِ فَحَبَّذَا الأَمْرَانِ

وقالَ ابنُ القيِّمِ أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

وَالْجَهْلُ دَاءٌ قَاتِلٌ وَشِفَاؤُهُ ... أَمْرَانِ فِي التَّرْكِيبِ مُتَّفِقَانِ
نَصٌّ مِنَ القُرْآنِ أَوْ مِنْ سُنَّةٍ ... وَطَبِيبُ ذَاكَ العَالِمُ الرَّبَّانِي

قالَ(٥) ابنُ القيِّمِ: «وما أَحْسَنَ ما قالَ الحافظُ أبو محمَّدٍ عبدُ الرَّحمٰنِ، المعروفُ بأبي شَامَةَ - في كتابِ «الحَوادثِ والبِدعِ»: «حيثُ جاءَ الأمرُ بلُزومِ الجَماعَةِ، فالمرادُ [به](٦): لزومُ الحقِّ واتباعُه، وإنْ كانَ المَتمسِّكُ بِهِ قليلًا، والمُخالِفُ له كثيرًا؛ لأنَّ الحَقَّ هو الذي كانت عَلَيْهِ الجَمَاعَةُ الأُولَى مِنْ عهدِ النبيِّ ﷺ وأصحابِه، ولا نَظَرَ(٧) إلى كَثْرةِ أَهلِ الباطلِ بعدَهم».

---

(١) أخرجَه مسلمٌ (٩١)؛ من حديثِ عبد الله بن مَسعودٍ رضي الله عنه.
(٢) في (ع): «القائل حيث قال».
(٣) في (ط): «بئسما».
(٤) في (ع)، و(ط): «حلة».
(٥) في (ط): «وقال».
(٦) ساقط من (ط).
(٧) في (ع)، و(ط): «تنظر».

قالَ عَمْرو بنُ مَيْمونٍ الأَوْديُّ: «صَحِبْتُ معاذًا، فما فارَقْتُهُ حتَّى وارَيْتُهُ في الترابِ بالشامِ، ثم صَحِبْتُ مِنْ بعدِهِ أَفْقَهَ الناسِ عَبْدَ اللهِ بنَ مسعودٍ ﷺ، فسَمِعتُهُ يَقولُ: عَلَيْكُمْ بالجَمَاعَةِ؛ فإنَّ يَدَ اللهِ مع الجَمَاعَةِ، ثم سَمِعْتُهُ يَوْمًا مِنَ الأيامِ وهو يَقولُ: سَيَلِي عَلَيْكُمْ وُلَاةٌ يُؤَخِّرونَ الصلاةَ عن مَوَاقِيتِها؛ فَصَلُّوا الصَّلاةَ لِمِيقَاتِها؛ فهي الفريضةُ، وصَلُّوا معهم؛ فإنَّها لكم نافلةٌ».

قالَ: «قلتُ: يا أصحابَ محمَّدٍ، ما أَدري ما تُحدِّثونَ؟! قالَ: وما ذاك؟[(١)] قلتُ: تَأْمُرُنِي بالجَمَاعَةِ، وتَحُضُّنِي[(٢)] عَلَيْها، ثم تَقولُ: صَلِّ [الصلاةَ][(٣)] وَحْدَك؛ وهِيَ الفَريضةُ، وصَلِّ الجَماعَةَ[(٤)]؛ وهي لك نافلةٌ؟![(٥)].

قالَ: يا عَمْرُو بنَ ميمونٍ، قد كُنْتُ أَظُنُّ أنكَ مِنْ أَفْقَهِ أهلِ هذه القريةِ؛ تدري[(٦)] ما الجَمَاعَةُ؟ قلتُ: لا! قالَ: إنَّ جمهورَ الجَمَاعَةِ: الذينَ فَارَقُوا[(٧)] الجَمَاعَةَ! **الجَمَاعَةُ**: ما وَافَقَ الحَقَّ، وإنْ كُنْتَ وَحْدَك».

وفي طريقٍ آخرَ[(٨)]: «فَضَرَبَ على فَخِذِي، وقالَ: وَيْحَكَ! إنَّ جمهورَ الناسِ فَارَقُوا[(٩)] الجَمَاعَةَ، **وإنَّ الجَمَاعَةَ**: ما وافقَ طاعةَ اللهِ ﷻ».

قالَ نُعَيْمُ بنُ حَمَّادٍ: «**يَعني**: إذا فَسَدَتِ الجَمَاعَةُ، فَعَلَيْكَ بما كانت عَلَيْهِ الجَمَاعَةُ قبلَ أنْ يَفْسُدُوا، وإنْ كُنْتَ وَحْدَكَ؛ فإنَّكَ أنتَ الجَمَاعَةُ حينئذٍ»؛ ذَكَرَه البيهقيُّ وغيرُه.

---

(١) في الأصل، و(ط): «وماذا».
(٢) في (ع): «وتحثني».
(٣) ساقط من (ع).
(٤) في (ع)، و(ط): «مع الجماعة».
(٥) في (ع)، و(ط): «وهي النافلة».
(٦) في (ط): «أتدري».
(٧) في (ط): «جمهور الناس قد فارقوا».
(٨) في (ع)، و(ط): «أخرى».
(٩) في (ط): «قد فارقوا».

ورَوَى مُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ، عنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ، قالَ: «لَوْ أنَّ رَجُلًا أَدرَكَ السَّلَفَ الأَوَّلَ، ثم بُعِثَ اليومَ، ما عَرَفَ مِنَ الإسلامِ شَيْئًا»، قالَ: ووَضَعَ يَدَهُ على خَدِّهِ، ثم قالَ: «إلَّا هَذِهِ الصَّلاةَ».

ثم قالَ: «أمَا واللهِ [على ذلكَ][1] لَمَنْ عاشَ في هذه النَّكْرَاءِ، أو[2] لم يُدْرِكْ هذا السَّلَفَ الصالحَ، فرَأَى مُبْتَدِعًا يَدْعُو إلى بِدْعَتِه، ورَأَى صاحبَ دُنيا يَدعو إلى دنياهُ، فعَصَمَهُ اللهُ مِنْ ذلك، وجَعَلَ قَلْبَهُ يَحِنُّ إلى ذلِكَ السَّلَفِ الصالحِ، يَسْأَلُ عن سَبِيلِهِم، ويَقْتَصُّ آثارَهم، ويَتَتَبَّعُ[3] سَبيلَهم؛ لِيُعَوَّضَ أَجْرًا عظيمًا؛ فكذلكَ فكُونُوا[4] إنْ شاءَ اللهُ».

ورَوَى محمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، عن أبي الطُّفَيلِ؛ أنَّ حُذَيْفَةَ بنَ اليَمَانِ أَخذَ حَصَاةً بَيْضَاءَ، فوَضَعَهَا في كَفِّه، ثم قالَ: «إنَّ هذا الدِّينَ قدِ اسْتَضَاءَ استِضَاءَةَ هذه الحَصَاةِ»، ثُمَّ أَخذَ كفًّا مِنْ ترابٍ، فَجَعَلَ يَذُرُّهُ على الحَصَاةِ حتَّى وارَاها، ثم قالَ: «والذي نَفْسِي بيدِهِ، لَيَجِيئَنَّ أقوامٌ يَدْفِنُونَ الدِّينَ[5] [هكذا][6]؛ كما دَفَنْتُ هَذِهِ الحَصَاةَ، ولَتَسْلُكُنَّ طَريقَ الذِينَ كانوا قَبْلَكُمْ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، وحَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ»[7].

قالَ محمَّدُ بنُ وضَّاحٍ: «الخيرُ بعدَ الأنبياءِ يَنقُصُ، والشَّرُّ يَزِيدُ»[8].

قالَ ابنُ وضَّاحٍ: «إنَّما هَلَكَتْ بنو إسْرَائِيلَ على يَدَيْ[9] قُرَّائِهِم وفُقهائِهم»[10].

---

(١) ساقط من (ع)، و(ط)، وفي «البدع»: «ما ذلك».
(٢) في (ع)، و(ط): «و».
(٣) في (ع)، و(ط): «ويتبع».
(٤) في (ط): «كونوا».
(٥) في (ط): «هذا الدين».
(٦) ساقط من (ط).
(٧) «البدع» لابن وضَّاح (١٥٢).
(٨) «البِدع» لابن وضَّاح (١٥٣).
(٩) في (ط): «أيدي».
(١٠) «البدع» لابن وضَّاح (١٥٣).

ورَوَى ابنُ وَضَّاحٍ، عن عِيسَى بنِ يُونُسَ، عنِ الأوزاعيِّ، عن حِبَّانَ[١] بنِ أبي جَبَلَةَ، عن أبي الدَّرْدَاءِ، قالَ: «لَو خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيكُمُ اليومَ[٢]، ما عَرَفَ شيئًا ممَّا كان علَيْهِ هو وأصحابُه، إلَّا الصَّلَاةَ!».

قالَ الأوزاعيُّ: «فكيْفَ لو كان اليومَ؟!».

قالَ عيسى بنُ يونسَ: «فكَيفَ لو أدرَكَ الأوزاعيُّ هذا الزمانَ؟!».

ورَوَى ابنُ وضَّاحٍ، عنِ الأعمشِ[٣]، قالَ: قالَ لي شَقِيقٌ أبو وائلٍ: «يا سُلَيْمانُ[٤]، ما شَبَّهْتُ قُرَّاءَ زَمَانِكَ إلَّا بِغَنَمٍ رَعَتْ حِمْضًا، فمَنْ رَآها، ظَنَّ أنها سَمِينَةٌ، وإذا ذَبَحَها، لم يَجِدْ فيها شاةً سَمينةً».

ورَوَى ابنُ وَضَّاحٍ، عنْ أبي الدَّرْدَاءِ، قالَ: «لَوْ أنَّ رَجُلًا تَعَلَّمَ الإسلامَ وأَتَمَّهُ[٥]، ثمَّ تَفَقَّدَهُ، ما عَرَفَ مِنْهُ شيئًا».

ورَوَى ابنُ وضَّاحٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ، قالَ: «اعْلَمْ - أي: أخي -[٦] أنَّ المَوْتَ [اليَوْمَ][٧] كَرَامةٌ لكُلِّ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللهَ على السُّنَّةِ؛ فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجِعونَ! فإلى اللهِ نَشْكُو وَحْشَتَنَا، وذَهَابَ الإخْوانِ، وقِلَّةَ الأَعْوانِ، وظهورَ البِدَعِ، وإلى الله نَشْكُو عَظِيمَ ما حَلَّ بهذه الأُمَّةِ من ذَهَابِ العُلَماءِ وأهلِ السُّنَّةِ، وظهورِ البِدَعِ». انتَهى.

فكيفَ لو رَأَى مَنْ تَقدَّمَ ذِكْرُهُمْ هذِه الأَزْمِنَةَ الَّتي ظَهَرَ فيها الشِّرْكُ الأكبرُ والأَصغَرُ، والبِدَعُ الَّتي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى في الاعتقاداتِ

---

(١) في جميع النسخ: «حسَّان»؛ وهو تصحيف، والمثبت من «البدع».
(٢) في (ع): «إليكم اليوم»، وفي (ط): «إليكم».
(٣) في جميع النسخ: «الأوزاعي»؛ وهو تحريف؛ والمثبت من «البدع».
(٤) في (ع): «يا أبا سليمان»؛ وهو وفي «البدع»: «أنا سليمان». تحريف.
(٥) في «البِدع»: «وأهمه».
(٦) في «البِدع»: «أني أرى».
(٧) ساقط من (ط).

والأقوالِ والأعمالِ، وظَهَرَتْ جَميعُ الفَوَاحِشِ في أكثرِ أمصارِ المسلمينَ، وضُيِّعَتِ الصَّلَوَاتُ، واتُّبِعَتِ الشَّهَوَاتُ، وظَهَرَ مِصْداقُ قولِ حُذَيْفَةَ: «لَيَجِيئَنَّ أقوامٌ يَدْفِنونَ الدِّينَ؛ كما دَفَنْتُ هذه الحَصَاةَ».

وأَبْلَغُ مِنْ ذلكَ قولُ النبيِّ ﷺ: **(لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّة)**، قَالُوا: اليَهُودُ والنَّصارَى؟ قَالَ: (فَمَنْ؟!)[(١)].

وقَالَ: **(لَتَأْخُذَنَّ هَذِهِ الأُمَّةُ مَأْخَذَ الأُمَمِ قَبْلَهَا؛ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، قَالُوا: فَارِس والرُّومُ؟ قالَ: فَمَنِ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ؟!)**[(٢)].

وظَهَرَ مِصْداقُ قولِ النبيِّ ﷺ حقيقةً: **(بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ؛ فَطُوبَى لِلغُرَبَاءِ)**[(٣)].

واعْتَبِرْ هذا بما عابَ بِهِ سبحانَهُ اليهودَ؛ مِنْ تَبديلِهِمْ رَجْمَ الثيِّبِ الزَّانِي بالجَلْدِ والتَّحْمِيمِ؛ فقالَ سبحانَهُ في شأنِهم: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ۚ﴾ [المائدة: ٤١].

[يَقولونَ][(٤)]: «إنْ أَفْتاكُمْ محمَّدٌ بالجَلْدِ والتَّحْمِيمِ، فاقْبَلُوا، وإنْ أَفْتاكُم بالرَّجْمِ، فلا تَقْبَلُوا».

وقالَ سبحانَهُ عنهم: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١].

وقالَ النبيُّ ﷺ ـ لمَّا رَجَمَ الزَّانِيَ ـ: **(اللَّهُمَّ، إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا**

---

(١) أخرجَه البُخاريُّ (٧٣٢٠)؛ من حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ ﵁.

(٢) أخرجَه أحمدُ (٨٤٣٣)؛ من حديثِ أبي هُرَيرَة ﵁.

(٣) أخرجَه مُسلمٌ (١٤٥)؛ من حديثِ أبي هُرَيرَة ﵁.

(٤) ساقط من (ع)، و(ط).

أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ)[(١)].

فكيفَ حالُ الذينَ عَطَّلُوا الحدودَ بالكُلِّيَّةِ؟!

ثمَّ زادَ الشَّرُّ إلَى أنْ آلَ الأمرُ ببعضِ الوُلاةِ أنَّهم يَضرِبُونَ على البغايَا الخَرَاجَ! وتَعدَّوْا حُدُودَ[(٢)] اللهِ في السَّارقِ؛ بالصَّلْبِ والقَتْلِ؛ صِيَانةً لأموالِهم، ولم يَعْبَؤُوا بانْتِهَاكِ حُرُماتِ مَوْلَاهُم؛ فإنَّا للهِ وإليه[(٣)] راجِعونَ!

ولْيَجْتَهِدِ المُسْلِمُ في تحقيقِ العِلْمِ والإيمانِ، ولْيَتَّخِذِ اللهَ هاديًا ونصيرًا، وحاكمًا[(٤)] ووَليًّا؛ فإنَّه نِعْمَ المَوْلى ونِعْمَ النَّصِيرُ، ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

ويَنْبَغِي أنْ يُكْثِرَ الدُّعَاءَ بما رَوَاهُ مسلمٌ وغيرُهُ عن عائشةَ ﵂؛ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا قامَ [يُصلِّي][(٥)] مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ: (**اللَّهُمَّ، رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**)[(٦)].

آخِرُهُ[(٧)]، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمينَ[(٨)]، وصَلَّى اللهُ على أَشْرَفِ المُرسَلِينَ، سيِّدِنا[(٩)] محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحْبِهِ أجمعِينَ[(١٠)].

---

(١) أخرجَه مسلمٌ (١٧٠٠)؛ من حديثِ البَراءِ بن عازبٍ ﵁.

(٢) في (ع)، و(ط): «حد».

(٣) و«إليه» في الدرر السنية: «و[إنا] إليه».

(٤) في (ع): «وحكمًا». (٥) ساقط من (ع)، و(ط).

(٦) أخرجه مسلم (٧٧٠)؛ من حديثِ عائشة ﵂.

(٧) في (ط): «آخره، والله أعلم».

(٨) في (ع): «رب العالمين؛ كما يَنبغي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وعِزِّ جلالِهِ وعظيمِ سلطانه».

(٩) في (ع): «وصلى الله وسلم على سيدنا»، وفي (ط): «والصلاة والسلام على».

(١٠) (ع): «أجمعين، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين، والحمد لله الذي بنِعمتِهِ تَتِمُّ الصالحات».